جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم مالية و محاسبة **التخصص**: تدقيق ومراقبة التسيير

مساهمة الرقابة الداخلية في معالجة مخاطر القروض البنكية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مقدمه من طرف الطالبين

الشيخ حمزة
قريشي محمد الحبيب

تحت اشراف

الدكتور بوزيان العجال

اعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د.بن زيدان ياسين	استاذ محاضر	مستغانم
مشرفا	د.بوزيان العجال	استاذ محاضر	مستغانم
ممتحنا	أ.براهيمي عمر	استاذ مساعد	مستغانم

السنة الجامعية : 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

اهدي ثمرة جهدي وعملي هذا
الى من جعل الله الجنة تحت قدميها واقترن رضاها برضا الرحمن وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق
والدتي حفظها الله وبارك في عمرها
الى من سير لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة
والدي حفظه الله وبارك في عمره
الى احب الناس على قلبي
اختي العزيزة وأخي العزيز
الى من ساعدني بالقول والفعل وكان سندا لي في انجاز هذا العمل
الى اغلى اصدقائي اهدي عملي هذا

الشيخ حمزة

اليك يا امي يا من علمتني العطاء دون انتظار المقابل يامن زرعت في قلبي اسمى معاني الافاضل
الى ذلك الصرح العظيم الذي علمني الخلق الكريم والدي صاحب الفضل الكبير
الى اخوتي وأخواتي سندي في حياتي والى جميع الاخوه الذين اثبتوا ان الاخوه ليست فقط في الرحم
الى كل من دعمني وشجعني في حياتي وأعطاني دفعه نحو الامام

قريشي محمد الحبيب

شكر و تقدير

اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن امتك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضائك اسالك بكل اسم هو لك سميت به نفسك او انزلته في كتابك او علمته احدا من خلقك ان تجعل القران ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي

نحمد الله سبحانه وتعالى على انجاز هذا العمل ونسأله ان يجعله صدقه جاريه وان يجعل فيه ما هو لصالح الامه

اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ المشرف بوزيان العجال لما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد كما اتقدم بشكر الى كل الاساتذه اعضاء المناقشه لإسراء هذه الدراسة بالملاحظات القيمه والبناءة والى كل من ساهموا في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد و خاصة الأستاذ المحترم بن ناصر سيد أحمد

الشيخ حمزة

نشكر الله عز وجل ونحمده على توفيقه لنا لانجاز هذا العمل المتواضع

كما اتقدم بخالص الشكر الى الاستاذ المشرف بوزيان العجال على ارشاداته وتوجيهاته الحكيمة والرشيدة طيلة فتره انجاز هذه المذكره و خاصة الأستاذ المحترم بن ناصر سيد أحمد

كما لا يفوتني ايضا ان اشكر كل عمال الجامعه اساتذه كانو او اداريين

وفي الاخير اشكر كل من ساهم من قريب او بعيد في انجاز هذه المذكره

قريشي محمد الحبيب

الفهرس

المقدمة العامة.....1

الفصل الأول : البنوك التجارية و القروض البنكية

مقدمة الفصل.....3

المبحث الاول : عموميات حول البنوك التجارية.....3

المطلب الاول : مفهوم البنوك التجارية 3
المطلب الثاني : انواع البنوك.....6
المطلب الثالث : وظائف البنوك.....10
المطلب الرابع : موارد البنوك.....13
المطلب الخامس : اهداف البنوك و اهميتها.....13
المطلب السادس: المخاطر التي تتعرض لها البنوك.....14

المبحث الثاني: القروض البنكية.....17

المطلب الأول : ماهية القروض البنكية.....17
المطلب الثاني : انواع القروض البنكية.....19
المطلب الثالث : وظائف القروض.....22
المطلب الرابع :اهداف القروض البنكية و أهميتها.....22
المطلب الخامس : مخاطر القروض البنكية.....23
خلاصة الفصل.....27

الفصل الثاني : سياسة الاقراض و نظام الرقابة الداخلية

مقدمة الفصل.....28

المبحث الاول : اجراءات وخطوات منح القروض البنكية ومتابعتها.....28

المطلب الاول : سياسة الاقراض.....28
المطلب الثاني: اجراءات و معايير منح القروض البنكية.....31

المبحث الثاني :نظام الرقابة الداخلية.....36

المطلب الأول: الرقابة.....36
المطلب الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية.....38
المطلب الثالث :دراسة نظام الرقابة الداخلية.....47
المطلب الرابع: نظام الرقابة الداخلية على انشطه البنوك.....57
خلاصة الفصل.....62

الفصل الثالث : دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تمهيد.....63
المبحث الاول : لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....64
المطلب الاول : نشاة بنك الفلاحة و التنمية الريفية 64
المطلب الثاني : اهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية 64
المطلب الثالث : تقديم وكالتي المسيلة و مستغانم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية 65
المبحث الثاني : الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية 68
المطلب الاول : اجهزة الرقابة داخلية 69
المطلب الثاني : تنظيم الرقابة الداخلية 71
المطلب الثالث : تنفيذ الرقابة على عمليات الصندوق 72
المطلب الرابع : تقييم نظام الرقابة الداخلية للوكالة 74
المبحث الثالث : مقارنة بين فرعي مستغانم و المسيلة 75
الخلاصة 76
الخاتمة العامة.....77
الملخص

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
1	مخطط بياني يمثل معايير تقسيم البنوك	9
2	مخطط بياني يمثل وظائف البنوك	12
3	مخطط يلخص المخاطر التي يتعرض لها البنوك	16
4	مخطط بياني يلخص انواع القروض و تصنيفها	21
5	مخطط يبين اجراءات منح القروض	32
6	مراحل نظام الرقابة الداخلية	40
7	أنواع نظام الرقابة الداخلية	41
8	مخطط بياني يشمل خطوات الدورة الرقابية	42
9	مخطط بياني يلخص مقومات نظام الرقابة الداخلية	44
10	مخطط بياني يلخص دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية	52
11	مخطط بياني يمثل اجراءات نظام الرقابة الداخلية	56

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
1	مكونات نظام الرقابة الداخلية	46
2	رموز وأشكال خرائط التدفق	49
3	خريطة التدفق العمودي	50
4	خريطة التدفق الافقي	50

المقدمة العامة

ادى تطور الحياة الاقتصادية وتغير الاوضاع الاجتماعية والسياسية والمعيشية للفرد وتطور حاجاته وزياداتها كذلك تطور المشاريع الاستثمارية , توسع الاسواق العالميه , تطور معاملاتها وسرعتها كل هذا وعوامل اخرى ادى الى ظهور البنوك التجاريه كحل امثل لتسهيل وضمان المعاملات الجارية وتنظيمها حيث يتم اظفاء عليها الصفه القانونيه والطابع الاقتصادي باعتبارها في الوقت الراهن احد مقومات النظام المالي ودعامة اساسيه لنمو الاقتصاد وتطوره المحلي والدولي على حد سواء من هنا يبرز الدور الفعال الذي تلعبه التنمية الاقتصادية وإرساء السياسة الماليه فيضل الازمات الماليه والتغيرات الحديثه في الجانب التكنولوجي والتقني الكبير في الصناعة البنكية.

حيث اضطرت البنوك لاستحداث وسائل الجديدة مما ادى ذلك الى زيادة وتطوير الخدمات البنكية المقدمة من طرف البنوك وتنوعها وزيادة تعقيد العمليات البنكية في السوق وهذا راجع الى احتلام المنافسة الشديدة ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المترتبة عنه اصبح من الضروري مراقبة العمليات البنكية ومستوى المخاطر المتعلقة بها باللجوء الى اتباع سياسة لإدارتها بطريقة سليمة استقرار والقدرة على مواجهه المخاطر المتعلقة بنشاط البنك.

تعتبر البنوك التجارية من اهم المؤسسات التي تتركز عليها اقتصاديات الدول و من خلال اهداف سياسيه ماليه للدولة بعناصرها الاقراضية والنقدية فهي عبارة عن مكان التقاء عرض الاموال وطلب عليها.
البنوك على اختلاف انواعها تتعرض كغيرها من المؤسسات للعديد من المخاطر والتي تؤثر على ادائها ونشاطها البنكي فعملية منح القروض رغم اهميتها هي من اخطر الوظائف التي يمارسها البنك حيث ان هذه الاخيرة يمنحها وهي ليست له بل في اغلب الاحيان اموال العملاء الذين اودعوه اياها في حين يكون البنك ملتزما بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين حين انتهاء اجالها او عند طلبها وفي نفس الوقت فان المقترضين لن يكون في وسعهم الوفاء بقيمة قروضهم تجاه البنك بطريقة نظامية او بنسبة كاملة فهذا ما يجعل البنكي مجبرا على ضرورة اخذ الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.

ان طبيعة نشاط البنوك تستلزم مراقبة دائمة وتحكم قدر المستطاع في المخاطر حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية احد اهم الاجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهه المخاطر والحد منها حيث ان وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفعالية. كما انها تعتبر اداه لتحسين اداء البنوك التجارية وكذا تحسين مردو ديتها , انها تحيط بمختلف الجوانب الادارية المحاسبية المالية وتنظيم العلاقات بين الموظفين لضمان استقرار النظام البنكي بصفة خاصة والنظام الاقتصادي بصفة عامة. كما تكمن اهميتها في اكتشاف المخاطر ومواطن الضعف وبالتالي التعرف على اسبابها ومحاولة القضاء عليها حتى لا تعيق النشاط البنوك وذلك بإتباع اجراءات واختيارات مناسبة وإتباع سياستها ومتابعتها.

من خلال هذه الدراسة سوف نتطرق الى عموميات البنوك التجارية والقروض البنكيه من خلال الفصل الاول حيث سنشير اولا والبنوك بأنواعها ووظائفها والمخاطر التي تواجهها ثم سنتطرق الى القروض البنكية حيث سنبين ماهيتها , اهدافها , اهميتها وأنواعها.
اما في الفصل الثاني سوف نتحدث عن سياسة الاقراض ونظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مبحثين

الأول اجراءات منح القروض البنكية ومتابعتها اين سوف نتكلم عن سياسة الاقراض , العوامل المؤثره فيها وإجراءات ومعايير منح هذه القروض.

اما المبحث الثاني فهو عن نظام الرقابة الداخلية الذي سنبين فيه ماهيتها وأهميتها , مراحلها وأنواعها , دراسة وتقييم النظام على انشطة البنوك.

من بين المشاكل التي واجهتنا اثناء القيام بهذه الدراسة هي ندره موارد المعلومات والكتب والمراجع كما انه من المؤسف اننا لم نتمكن من القيام بالتربص بسبب جائحة كورونا المستجد الذي اغلق جميع الابواب في اوجهنا من بينها البنوك و المكتبات.

الفصل الأول

البنوك التجارية

و القروض البنكية

مقدمة الفصل

تعتبر البنوك التجارية اهم الركائز الاساسية التي يعتمد عليها اقتصاد اي بلد كما يعتبر حجر الاساس في اغلب العمليات التجارية والمالية هذا ادى الى زيادة اهميتها في ظل التغيرات الراهنة على الاقتصاد العالمي وتكرر الازمات المالية والاقتصادية التي جرت الشركات البنكية الى الافلاس مما ادى الى احتلام المنافسة في الصناعة البنكيه ولجوء البنوك التجاريه الى تطوير امكانياتها وطرق عملها وهذا بالرفع من مستوى الخدمات المقدمه من قبلها في هذا الفصل بإسقاط الضوء على المفهوم العام للبنوك التجاريه خصائصها وكيفيه تحديد مواردها واستخداماتها وكذا الخطر الذي يحيط بنشاطها.

يعمل البنك التجاري في بيئة ديناميكيه تجعله عرضه الى مختلف الاخطار وهذه الاخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بادارة المخاطر بل تعد هذه في صلب وظيفة البنك وعلى هذا الاساس تسعى البنوك دائما الى التحوط من المخاطر والتقليل من اثارها الى اقصى حد ممكن وفي ذلك تعتمد على التنظيمات والتشريعات البنكية المسيرة للنشاط وما يعرف بالقواعد الاحترازية و تتعلق هذه الاخيرة اما بمستوى وطني محلي فنجد لكل دوله قواعدها المنظمة لنشاطها البنكي الخاص به.

المبحث الاول : عموميات حول البنوك التجارية

المطلب الاول : مفهوم البنوك التجارية

تتعدد مفاهيم البنوك التجارية بعدد و اختلاف الاقتصاديات و المذاهب المالية حيث يعتبر القطاع البنكي عصب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلد كما ان له دور استراتيجي في النشاط الاقتصادي.

الفرع الاول : تعريف البنك

1)- لغة :

اصل كلمة بنك هو الكلمة الايطالية بانكو و تعني مصطبة. و كان يقصد بها المصطبة التي كان يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة , ثم تطور المعنى الى كلمة المنضدة التي يتم عد و تبادل العملات فوقها.

باللغه العربية يقال صرف وصراف الدنانير بدلها بدراهم او دنانير سواها والصراف والصريفي وهو بياع النقود بنقود غيرها والصرافة او الصيرفة هي حرفة الصراف والمصرف وجمعها مصارف تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والإقراض.

2)- اقتصاديا :

عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الاساسي تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح وبأقل تكلفة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها البنكية او خلقها لنقود الودائع , وظيفتها قبول الاموال من الاشخاص الذين تكون لديهم اموال فائضة عن حاجاتهم و بالمقابل يكون مدينا لهم بقيمتها, و يقوم بإدانتها لأشخاص آخرين وقت الحاجة.

3)- البنك التجاري :

له عدة تعريفات و مفاهيم من بينها :

- هو منشأة تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب او بعد اجل محدد لا يتجاوز السنة.كما يقوم بواحدة او اكثر من الاعمال التالية : قبول حفظ الاموال , تسليف النقود , منح الائتمان , تسهيل تحويل النقود عن طريق الشيكات و عن طريق أي ادوات ائتمانية .

- هي مكان التقاء عرض الاموال بالطلب عليها بمعنى ان البنوك تعمل اوعيه تتجمع فيها الاموال والمدخرات ليعاد اقتراضها الى من يرغب في الاستفادة منها من خلال الاستثمار.

- هي مؤسسة تقوم بقبول الودائع من الافراد والهيئات التي تدفع عند الطلب او اجال محددة او تزاول التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق اهداف خطه التنمية و دعم الاقتصاد الوطني.

- سميت بالبنوك التجارية من خلال تقديمها قروض قصيرة الاجل للتجار في بداية قيامها فهي اقدم البنوك تاريخا على الاطلاق ومع تطور النشاط التجاري والصناعي تزايد اهميه التمويل البنكي لهذه النشاطات بقروض طويلة ومتوسطه الاجل.

- تسمى احيانا ببنوك الودائع لان اهم مواردها تتمثل في الاموال الموضوعة لديها وعند اعاده اقراضها تكون قد تاجرت بما ليس لديها ومن اهم مميزاتها في الوقت الحاضر هو ان البنوك العامة المجتمعات تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمه الاموال الموضوعة لديها.

- هي مؤسسات مالية من اهم ما تقوم به هي جمع الودائع من الجمهور ومنح الائتمان وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف في الزبائن من خصائصها:
تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه
تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد تسعه البنوك التجارية الى الربح عكس البنك المركزي
تصدر البنوك التجاريه نقود بنكيه وغير قانونية خلافا للبنك المركزي

الفرع الثاني :نشأة البنوك

في البدايات الاولى للعمليات البنكية ترتقي الى عهد بابل العراق القديم بلاد ما بين النهرين في 400 سنه قبل الميلاد اما الاغريق فقد عرفوا قبل الميلاد باربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض.

والمخطط الاول والمبدأ للبنوك هو الصراف او الصيرفي الذي كان يتعامل ويتاجر في النقود بيعا وشراء للعملات مقابل العمله الوطنية تفيدوا بما يزيد منها عن المعاملات حيث كان سابقا يتعامل بالنقود المعدنية ومع تزايد عمليه الحفظ اصبح الفائض وديعة لدى الصراف والصراف يعطي اصحاب هذه الودائع وصلات او ايصالات تثبت ذلك.

فمنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز ارصدتهم الدائنة وقد ادى ذلك الى افلاس عدد من هذه المؤسسات مما دفع ذلك عددا من المفكرين في الربع الاخير من القرن السادس عشر الى المطالبه بإنشاء اول بنك حكومي في البندقية باسم بنك بيازايالتو.

وفي عام 1609 ميلادي نشا بنك امستردام وكان غرضه الاساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب المودع الى حساب مودع اخر والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجاريه وهكذا استطورت الممارسات الماليه من صراف الى بيت صرفه الى بنك فمنذ القرن 18 ظهرا عدد كبير من البنوك في اوروبا وكان اكثرها صغيرا وعائليا و بعد مجيء الثوره الصناعية بدأت البنوك تتوسع هي الاخرى في القرن التاسع عشر وتأخذ شكل شركات مساهمه.
عمل البنوك في ظل مبدأ التخصص لفترة طويلة حتى ان الفروق الاساسيه بينها اصبحت في تخصص كل منها في اداره انواع معينه من الاصول الماليه تكون اكثر ملائمة مع انواع محدده من الموارد ظهر التقسيمات للبنوك المتخصصة والتي تسمى باسم القطاع الذي تتخصص في تمويله كالبنوك الزراعيه والصناعية والعقارية.

وفي اواخر القرن 19 ميلادي ومع بلوغ الراسماليه مرحلتها الاحتكارية بدأت حركه التركز البنوك بواسطة الاندماج او طريقه الشركه القابضه وقد اتسع نطاق حركه التركز بعد الحرب العالميه الاولى في معظم البلدان الراسماليه وازدياد تدخل الدوله في اعمال البنوك وقد اقتصر حق اصدار الاوراق النقدية على بنوك معينه عرفت بالبنوك المركزيه في حين ظلت البنوك التجاريه متخصصة في تمويل العمليات التجاريه وخاصة خلق النقود.

المطلب الثاني : انواع البنوك

يتكون الجهاز البنكي من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها و الدور الذي تؤديه في المجتمع و يعتبر تعدد اشكالها من الامور الناتجة عن التخصص الدقيق , و منه فان تقسيمها يكون وفق معايير و اسس .

الفرع الاول :تقسيم البنوك من حيث الجنسية

1) - وطنية : بنوك تتمتع بجنسية الدولة التابعة لها, تعود ملكيتها لأشخاص تابعين للدولة.

2)- دولية : هي بنوك ذات صفة دولية تنبثق من طرف الهيئات الدولية.

3)- اجنبية : هي بنوك ذات جنسية أجنبية رأسمالها مملوك اساسيا من قبل افراد و مؤسسات اجنبية.

الفرع الثاني : تقسيم البنوك من حيث الشمولية

1)- بنوك ذات فروع متعددة:

هي مؤسسات لها فروع في كافة الاتجاهات الهامة في البلاد, مثل المراكز التجارية و الصناعية تتلقى القسط الاكبر من الودائع و تقدم القسم الاكبر من التسهيلات.

2)- بنوك اقليمية :

تنحصر فعاليتها في مدينة او مركز واحد, تقوم بدور الوسيط بين مختلف الزبائن و لبنوك الاقليمية الاخرى.

الفرع الثالث : تقسيم البنوك من حيث الشكل القانوني

- البنوك العمومية التي تنتمي الى القطاع العام

- البنوك الخاصة التي تنتمي الى القطاع الخاص

- البنوك المختلطة و هي التي تنتمي لكلا القطاعين معا

الفرع الرابع : تقسيم البنوك من حيث طبيعة النشاط

1)- بنوك مركزية :

-هو مؤسسة نقدية عامه يحتل الصدارة في الجهاز المصرفي وهو الهيئة التي تتولى سلامه اسس النظام المصرفي و الاشراف و الرقابة ...

-وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة يلعب دورا هاما في تنفيذ السياسة ألاقتصادية في الدوله

-يتمتع بالسيادة والاستقلال
-يقوم بأداء الكثير من الاعمال ذات الطبيعة المختلفة
-موكل بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدوله
-يتمتع بالقدرة على وضع خطه الاصدار وحجم النقد المتداول
-مسؤول عن غطاء العملية الورقيه من الذهب والعملات الاجنبية
-تعتبر ارباحه من قبل الاعمال العارضه وليس الاساسية لهذا فهو لا يهدف الى الربح كباقي البنوك
-يهدف الى المصلحه العامه ولذلك هو مملوك غالبا من طرف الدولة

2)- البنوك التجارية :

-من بين البنوك الماليه المتخصصة في التعامل في النقود وتسعى لتحقيق الربح
-اسم البنوك التجاريه لا تعبر عن دائرة النشاط الفعليه التي يعطيها هذا النوع من البنوك لأنه في البادئ اطلق هذا الاسم عليها لاقتصار نشاطها على تمويل الانشطه التجاريه ولكن بمرور الوقت توسعت في الاعمال البنكيه خاصة خلال القرون الاربعه الاخيره
-يشمل 5 انواع من البنوك: بنوك ذات الفروع , بنوك المجموعات , بنوك فرديه , بنوك محلية بنوك السلاسل
-وظيفتها قبول الودائع و منح ائتمانات قصيرة الاجل كما تتعامل بالشيكات.

3)- بنوك الاستثمار:

تعرف بتعدد الانشطة التي تطلع بها في الوقت الحالي منها التحويل المحلي واداره الاستثمارات وتقديم المشورة في مجالات الاندماجية بين الشركات , تقوم بتجميع المدخرات لخدمة الاستثمار.

4)- بنوك التسوية :

تعرف بالبنوك الالكترونية و هي عبارة عن نظام دفع الكتروني يقوم بتسوية فواتير المستهلكين .

5)- البنوك المتخصصة :

هي بنوك تقدم خدماتها الى قطاعات اقتصادية محددة تعتمد على راس مالها في مواردها.

6)- البنوك الصناعية:

-تتولى تقديم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية المباشرة و غير المباشرة الى القطاع الصناعي
-تهدف الى المساهمه الفعاله في عمليات التنمية والتطور ضمن هذا القطاع
-تقدم قروضا لاجل طويلة ومتوسطه.

7)- البنوك العقارية :

تمويل نشاطات البناء والتشييد وتدعم هياكل البني للعقارات على مستوى القطاعات ألاقتصاديه المختلفة مقابل رهون عقارية . كما تقدم قروض لآماد طويلة الاجل تتجاوز العشر سنوات.

8)- **البنوك الزراعية** :

-تتولى تقديم السلف والقروض والتسهيلات الائتمانية الى المزارعين والفلاحين من اجل دعم انشطتهم الزراعية.

-القروض الممنوحة من طرف هذا البنك مدتها لا تتجاوز السنه لتمويل مشاريع ذات راس مال تشغيلي كما تمنح قروض متوسطه او طويلة الاجل.

-تتمثل خدماتها في التمويل و شراء البذور و الاسمدة.

الشكل (1) : مخطط بياني يمثل معايير تقسيم البنوك

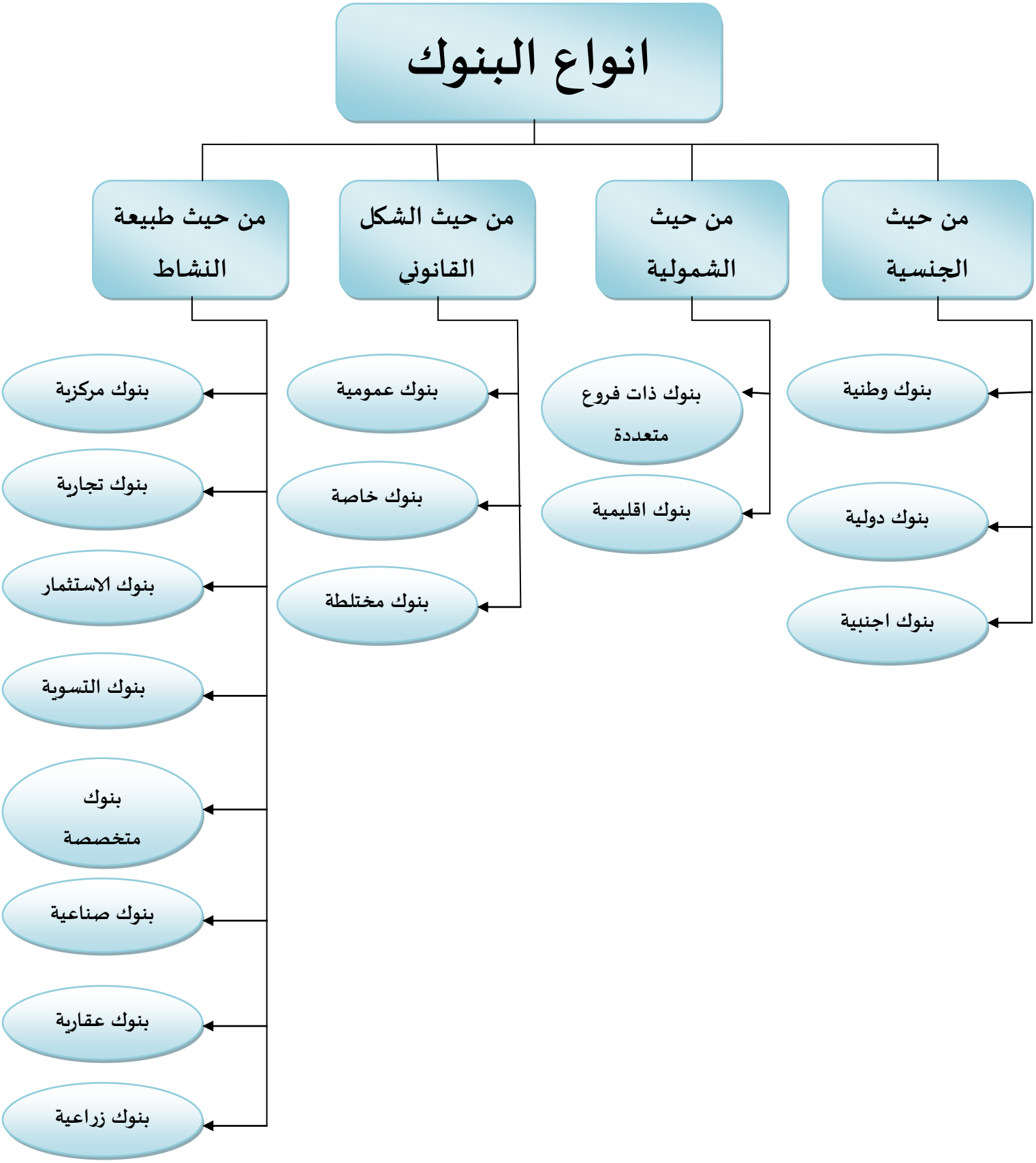

المطلب الثالث : وظائف البنوك

الفرع الأول الوظائف التقليدية :

قبول الوداع التي تعد اهم مصادر التمويل للبنوك التي تحرص على تنميتها من خلال تنميه الوعي البنكي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات البنكيه, تتجسد في قبول الودائع بجميع انواعها و التي يقصد بها السيولة المسلمة للبنك من طرف اشخاص او مؤسسات , و هي انواع :

- الودائع الجارية التي تسحب في أي وقت أو تحت الطلب تمثل الودائع التي توضع لدى البنك دون قيد او شروط ويستطيع صاحبها ان يسحب منها في اي وقت شاء ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع ويمكن السحب منها بواسطة شيكات وإيصالات الصرف او اوامر دفع يحررها العميل.

- ودائع الاجل تمثل في الوديعة التي توضع لأداء البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها او سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المده المتفق عليها مع البنك وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد عليها.

- الودائع باخطارتمثل الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد اختار البنك بفترة زمنيه متفق عليها.

- ودائع التوفير تدون هذه الودائع بدفتر التوفير الذي يحتفظ به العميل ويقدمه عند كل عمليه سحب او ايداع ويناسب هذا النوع من الحسابات الافراد الذين يسعونا وراء العائد المرتفع نسبيا دون التضحية بالسيولة.

- ودائع مجمده وهي تأمينات نقدية تتقاضاها البنوك التجاريه نظيفة اصدار خطابات الضمان والتي لا ترد عاده إلا بعد اعاد خطاب الضمان للبنك بعد انتهاء الغرض من اصداره.

– منح القروض و السلفيات سواء ورقية او كتابية الى افراد او مشروعات مع الحصول فوائد نظير ذلك.
- خلق النقود و ذلك بمنح القروض من ودائع ليس لها وجود , كما انها وظيفة ذات تأثير على الاقتصاد حيث انها تؤدي الى زيادة كمية النقود المتداولة.

الفرع الثاني الوظائف الحديثة:

نظرا لاتساع اعمال البنوك التجاريه وزيادة نشاطها فقط تغيرت النظره الى البنك التجاري من مجرد مكان لتجميع الاموال وإقراضها الى مؤسسات تهدف الى تأدية الخدمات البنكيه للمجتمع وزيادة تمويل المشاريع التنموية في الدوله ما ادى الى ظهور وظائف حديثه للبنك من بينها :

- مساعده الشركات على بيع الاصدارات الجديد لأسهمها
- خلق بعض ادوات الاستثمار المالي

- تقديم الخدمات الاستشارية

- خدمة البطاقة الائتمانية

- اصدار خطابات الضمان

- تمويل الاسكان الشخصي

- ادارة اعمال و ممتلكات الغير

- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين

- شراء و بيع العملات الاجنبية

- فتح الاعتمادات المستندية (عمليات الاستيراد و التصدير)

- اصدار الاوراق المالية

تقديم خدمات الكمبيوتر التي تمكن من خلالها المتعاملين على الاطلاع على كشوفهم المالية.

الشكل (2) مخطط بياني يمثل وظائف البنوك

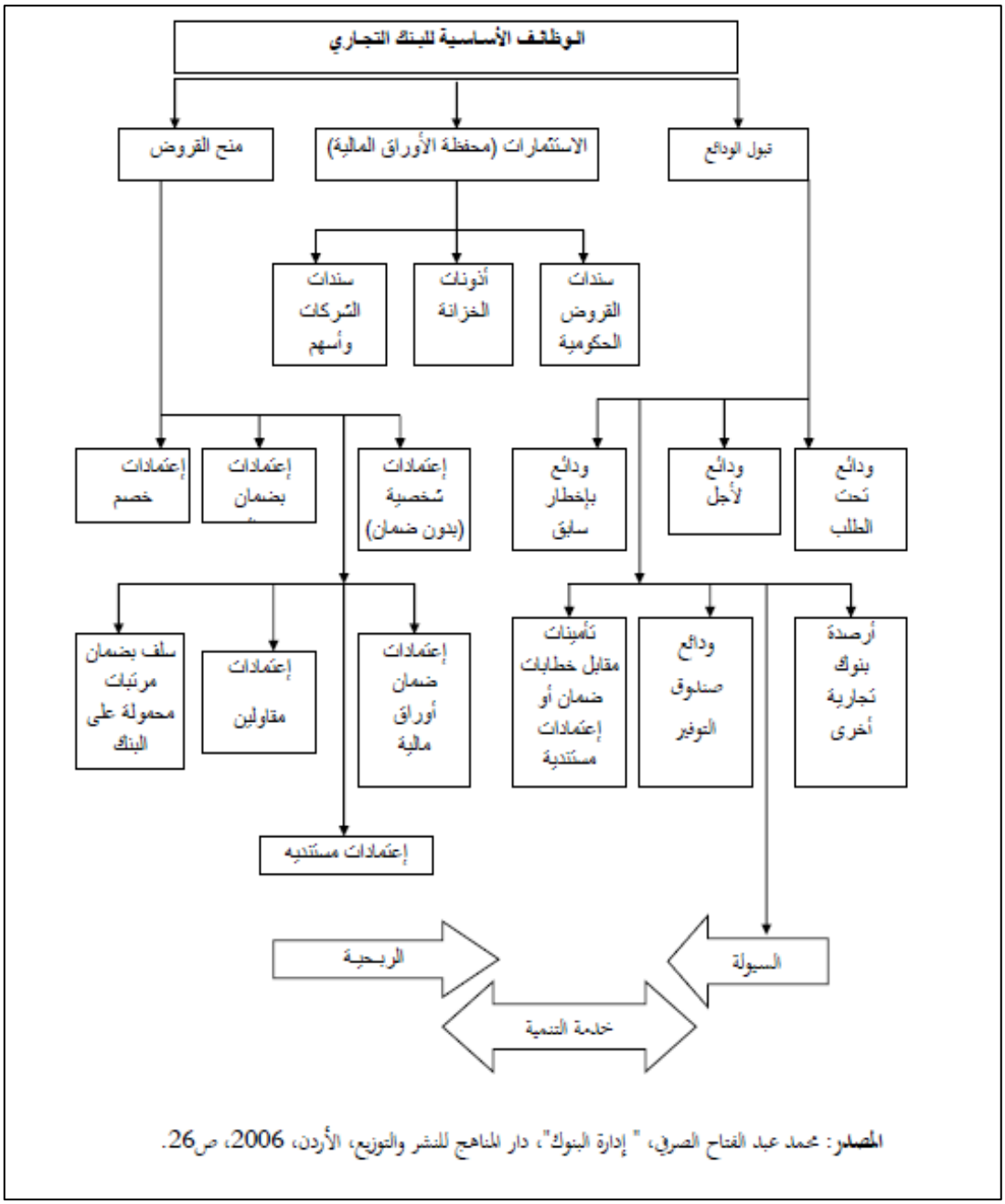

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، " إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص26.

المطلب الرابع : موارد البنوك

يمثل هذا الجانب الموارد والتزامات البنوك التي يمكن تصنيفها الى مجموعتين موارد ذاتيه تمثل التزامات البنك قبل اصحاب راس مالها والموارد الخارجية لأنها تمثل الالتزامات البنك قبل الغير.

1)- الموارد الذاتية

تتكون من راس المال المدفوع من الاموال التي حصل عليها البنك من اصحاب المشروع عند تأسيسه او من اي اضافات قد تطرأ عليه في المستقبل ويمثل نسبه ضئيلة من مجموع اموال البنك. والارباح المحتجزه التي تعتبر جزءا من حقوق المساهمين وتتخذ اشكالا عديدة مثل الاحتياط الاحتياطي القانوني, الاختياري, العام .....

2)- الموارد الخارجية

تتمثل في الاموال التي يحصل عليها البنك من خارج نطاق امواله الذاتيه وتشمل ما يلي:

-الودائع البنكية متنوعة من ودائع الافراد ورجال الاعمال, المشاريع والمؤسسات الماليه والبنوك الاخرى وتعتبر المصدر الرئيسي لموارد البنوك وهي عبارة عن ديون مستحقه لأصحابها في ذمه البنك هل تكون هذه الودائع تجاريه او حكوميه او ودائع بنك اخر قام بايداع امواله في هذا البنك

-ودائع ادخارية وائتمانية تمثل المدخرات التي يوضعها اصحابها لحين الحاجه اليها او الودائع الناتجة عن فتح حسابات اعتماد واستخدامها لدى الاعتماد من جانب الافراد او المشاريع للقيام بنشاطهم الاقتصادي

المطلب الخامس : اهداف البنوك و اهميتها

الفرع الاول : اهداف البنوك

1)الربحية :

و هي صافي الربح بعد طرح مجموع نفقاته من ايراداته الكلية (الفوائد على القروض الممنوحة او العوائد المالية بمختلف انواعها) و هي مؤثرة على قوة مركز البنك.

2)**الامان :**

هو حرص البنك على كسب ثقة عملائه و ذلك بإثباتات خطية تؤكد حقوقهم موقعة و مؤرخة لموجب القانون كما ان البنوك تتخذ احتياطاتها اثناء استقطاب المشاريع ذات درجة عالية من الخطورة بهدف توفير اكبر قدر من الامان و تجنب الافلاس و الخسائر.

3)السيولة :

هي القدرة على الوفاء بالالتزامات و مجابهة طلبات السحب و سهولة تحويل اصل الى نقد جاهز و هذه الخاصية تحدد المركز المالي للبنك و فعاليته.

الفرع الثاني : اهمية البنوك

تكمن اهمية البنوك في مدى ضخامة الخدمات التي توفرها في عصرنا الحديث و منه فبدونها

- تكون المخاطر اكبر لاقتصار المشاركة على مشروع
- عدم القدرة على الدخول في مشاريع طويلة الاجل او استيعاب جميع الرغبات و الاستجابة لها
-توفر استثمارات بشروط ومده ملائمة للعملاء فبدون هذه الوساطة يتعين عليهم البحث عن المستثمر المطلوب-
-تقلل من مخاطر المشاركه على مشروع واحد
-يمكنها الدخول في مشاريع طويلة الاجل نظرا لكبار حجم الارصده
- تقدم اصول ماليه متنوعة ومختلفة بمخاطر اقل وشروط مختلفة للمستثمرين
-تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها
-تشجع الاسواق الاوليه التي تستثمر وترصد الاصول الماليه التي ينفر منها العملاء خوفا من المخاطر

المطلب السادس: المخاطر التي تتعرض لها البنوك

تتعرض البنوك لبعض المخاطر مثل الخسائر العشوائية التي تتنافى مع ما سبق التخطيط له و هي تنقسم الى مخاطر مالية و غير مالية.

1)-المخاطر المالية :

هي مخاطر متصلة بإدارة الموجودات و المطلوبات المعرفية حيث تتطلب رقابة و اشراف مستمرين

أ-مخاطر الأتمان :

و هي عجز العملاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك مما قد يؤدي الى خسائر مادية. يتم مراقبة هذه المخاطر بوضع انظمة الحدود التي تحدد سقف المبلغ المقرض لأي عميل بتطبيق سياسة التنويع لضمان عدم عجز العملاء من الدفع اثناء الأزمات.

ب-مخاطر السيولة :

النقص الشديد في السيولة يؤدي الى عدم القدرة على تعبئة رؤوس الأموال بتكلفة عادية , عدم وجود احتياطي السلامة الذي توفره السيولة و منه الافلاس

ج-مخاطر السوق :

هي الخسارة السوقية للفترة المساوية للفرق بين مراقبة تحركات السوق في البداية و النهاية اناتجة عن أي هبوط في قمة الارباح و المعاملات و تنقسم الى : مخاطر سعر الصرف المتمثلة في الخسائر الناتجة عن تغيرات اسعار الصرف, و مخاطر سعر الفائدة المتمثلة في مخاطر تراجع الايرادات نتيجة لتحركات اسعار الفائدة.

د-مخاطر رأس المال:

هي عدم القدرة على تغطية الخسائر الناتجة عن كافة أنواع المخاطر بواسطة رأس المال المتاح

و- مخاطر تجميد الاموال :

تكمن هذه المخاطر في ان الاموال مودعة في البنك من طرف العملاء, يقوم البنك باستعمالها في مشاريع او غيره قد تجمد لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها و منه فان اصحابها يصبحون غير قادرين على استغلالها.

2)-**المخاطر غير المالية :** ترتبط بالأعمال اليومية للبنك و هي مخاطر تشغيلية و بشرية

أ- مخاطر التشغيل :

المتصلة بأوجه الخلل الوظيفي على المستوى الفني و التنظيمي و تشمل :

- المخاطر البشرية المتمثلة في نقص الكفاءات, الاختلاس , الغيابات و غيرها
- المخاطر المرتبطة بالإجراءات وهي الاخفاق في تسوية الحسابات
- المخاطر الرتبطة بالمعلومات عند سوء تخزينها او ضياعها
- المخاطر المادية نتيجة عدم امتلاك البنك لرأس المال الضروري
- المخاطر القانونية تحدث عند عدم احترام الاجراءات القانونية او سوء تحرير العقود

ب- المخاطر الاستراتيجية : ترتبط بالقرارات غير المناسبة في مجال التوجيه

الشكل(3) : مخطط يلخص المخاطر التي يتعرض لها البنوك

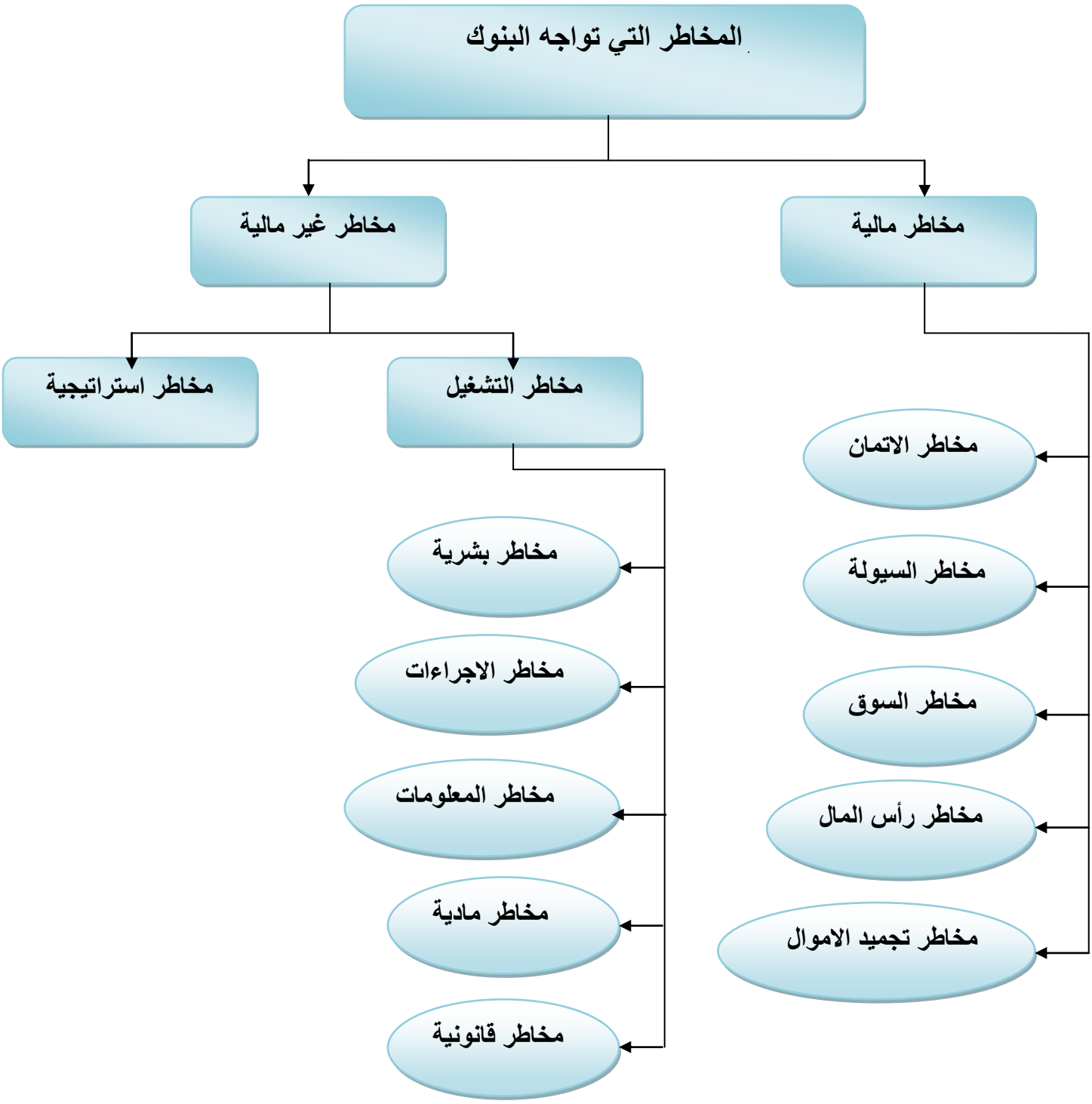

المبحث الثاني: القروض البنكية

تعتبر البنوك التجارية العماد الاساسي لقيام الاقتصاديات الكبرى لأهميتها البالغة في تنشيط الاقتصاد و خلق فرص الاستثمار من خلال منح القروض, حيث أن هذه الأخيرة تعد الاستخدام الرئيسي لودائع البنوك التجارية و عمليات الاقراض و هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التجارية و في نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها.

الطلب الأول : ماهية القروض البنكية

الفرع الأول : تعريف القرض البنكي

هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة عل ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات عليها و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة و تدعم العماليات بمجموعة من الضمانات.

يعرف أنه من افعال الثقه بين الافراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة شخص ما هو الدائن ويتمثل هذا الشخص في حاله القروض البنكيه في المصرف ذاته بمنح الاموال بضاعة او نقود الى شخص اخر وهو المدين او يعيده بمنحها اياه او يلتزم بضمانه امام الاخرين وذلك مقابل ثمن او تعويض او فائدة

يعرف ايضا انه مبادله قيمه حاضره بقيمه اجله ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال فهو يبادله قيمه حاضره على امل الحصول على قيمه اجله عند سداد قيمه مبلغ القرض في الموعد المستقبلي للمتفق عليه

استنتاج عناصر القروض

1)- الثقه:

البنك لا يقدم قروض إلا بدراسة الوضعيه الماليه للزبون سواء كانت اوضاعه الحاليه او المستقبليه ولكي يتحقق عامل الثقة على الزبون ان يقدم الضمانات للبنك هذه الضمانات قيمتها الماليه تفوق القرض.

2)- تاريخ الاستحقاق

هي فتره زمنيه ما بين منح الاصول وما بين استرجاعها وليس قرضا ان لم تكن الفجوة الزمنيه محدودة المديونية وهي العلاقة بين المدين الزبون والدائن البنك

.

3)- المخاطره

البنك دائما معرض للخطر مهما كانت قيمه الضمانات المقدمه من طرف العميل ومهما عظمه اسباب الثقة يعتبر الخطر عنصر ملازم للقرض

الفرع الثاني : نشأة القروض

المصارف التجارية و المؤسسات المالية لم تصل الى ما هي عليه إلا بعد ان مرت بمراحل تطور غاية في الأهمية غيرت من شكلها و دورها و منهج عملها و حتى اهدافها حيث اصبحت وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد.

تقوم البنوك التجارية بدور هام في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق التجارية داخل الاقتصاد و ايضا في جذب المدخرات الخارجية و توجيهها نحو الاستثمارات التنموية داخل الاقتصاد و منه فان المصارف التجارية تقدم وعاءا ادخاريا أكثر شيوعا و أكثر انتشارا داخل الاقتصاد قياسا بغيرها من المؤسسات التي تسعى الى تعبئة المدخرات و ذلك لقدرتها الفائقة في قبول الودائع ثم اعادة استخدامها في خلق مجموعة من الاستثمارات غاية في الأهمية للاقتصاد و التي تبرز من الائتمان المصرفي.

هذا الدور الذي تمارسه المصارف التجارية جسد هيكلها في ان تكون مؤسسة مالية وسيطة مسؤوليتها تتحدد في تعبئة الموارد المالية الطليقة و اعادة توزيعها خلال الزمن وفقا للسياسة الائتمانية و الأعراف المصرفية ووفقا للحاجات الاقتصادية.

و منه نشأ ما يعرف بالائتمان المصرفي و هو شكل من أشكال التدفق فيما بين القطاعات و بهذا فان الائتمان المصرفي قد نشأ أصلا عندما قام ذو الفائض بتقديم الأموال الى الطالبين له وفق شروط متفق عليها من كلا الطرفين .

الفرع الثالث: خصائص القروض البنكيه

وضع الاموال تحت التصرف وهي التسليف للاموال او النقود الاسمية او الائتمانية ويمكن تحقيقه باشكال مختلفة محدده في اتفاقيات القرن في بعض الحالات لا تشمل عمليه الاقراض تسليم النقود وانما عن طريق الامضاء ومنه فيمكن للبنك ضمن التزام الزبون تجاه الطرف الثالث.

نقود تحت التصرف لوقت معين: المده بين تسليم النقود وإرجاعها قد تتغير وفقا للاتفاقيات فلا تكون هناك عمليه قرض بدون مرور مده زمنيه معينه بين تاريخ الدفع وتاريخ الاستحقاق

مكافئه البنك

تكون غالبا نسبيا مع قيمه الاموال المقرده ومده القرض هي معرفه معدل الفائدة فلا يكون وضع النقود تحت تصرف البنك مجانا. وأحيانا تكون عملا ثابتة او نسبيه تضاف للفائدة او تستبدل بها

غياب المضاربة
يتلقى البنك ربحان يتناسب والقيمة النقدية التي وضعها تحت تصرف المقترض وعموما لا يشارك في عمليه الصناعية او التجاريه الممولة عن طريق القرض

المطلب الثاني : انواع القروض البنكية

هناك عدة تقسيمات للقروض البنكية تبعا لمعايير متخذة كأسس للتصنيف و منه نصنف القروض البنكية كما يلي :

1)- من حيث النشاط الممول:
تصنف الى ما يلي

أ- القروض الانتاجية : الغرض منها زيادة الانتاج و المبيعات الهدف منها دعم الاقتصاد الوطني

ب- القروض الاستهلاكية : الغرض منها تشجيع الاستهلاك خاصة البيع بالتقسيط .

2)- **من حيث الغرض** : تصنف الى

أ- قروض تجارية : لتمويل جميع اوجه النشاط التجاري.

ب- قروض صناعية : لتمويل مختلف الأنشطة الصناعية.

ج-قروض زراعية : لتمويل كل ما يتعلق بالأنشطة الفلاحية

د- قروض عقارية : لتمويل النشطة العقارية

و- قروض شخصية : موجهة لأصحاب الحرف البسيطة أو لأشخاص لسد نقص في احتياجاتهم .

3)- من حيث الضمان :

أ- قروض مضمونة : تمنح للمنشآت كلما احتاجت بشرط الابقاء على جزء من القرض و وجوب السداد بقيمة القروض مرة واحدة خلال السنة على الأقل.

ب- قروض مكفولة بضمان : اما شخصي و ذللك ان يكفل شخص ما المقترض أو ضمان عيني

4)- من حيث المدة أو الدورة :

أ- قروض قصيرة الأجل : موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال مثل التخزين , التموين , الأنتاج .....الخ و هي تنقسم الى قروض عامة تمول الأصول المتداولة و قروض خاصة تمول أصل معين و محدد. لا تتجاوز مدتها العامين.

ب- قروض طويلة الأجل : تختلف عمليات الاستثمار جوهريه عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها ومدتها وموضوعها و هي تنقسم الى القروض طويله الاجل المختصة بتمويل العقارات تتراوح مدتها من سبعه الى 20 سنه تقريبا و القروض متوسطه الاجل فهي محدده لتمويل المشتريات ومعدات اي تمويل الاستثماري تتراوح مدته بين سنتين الى خمس سنوات.

.الشكل (4) مخطط بياني يلخص انواع القروض و تصنيفها

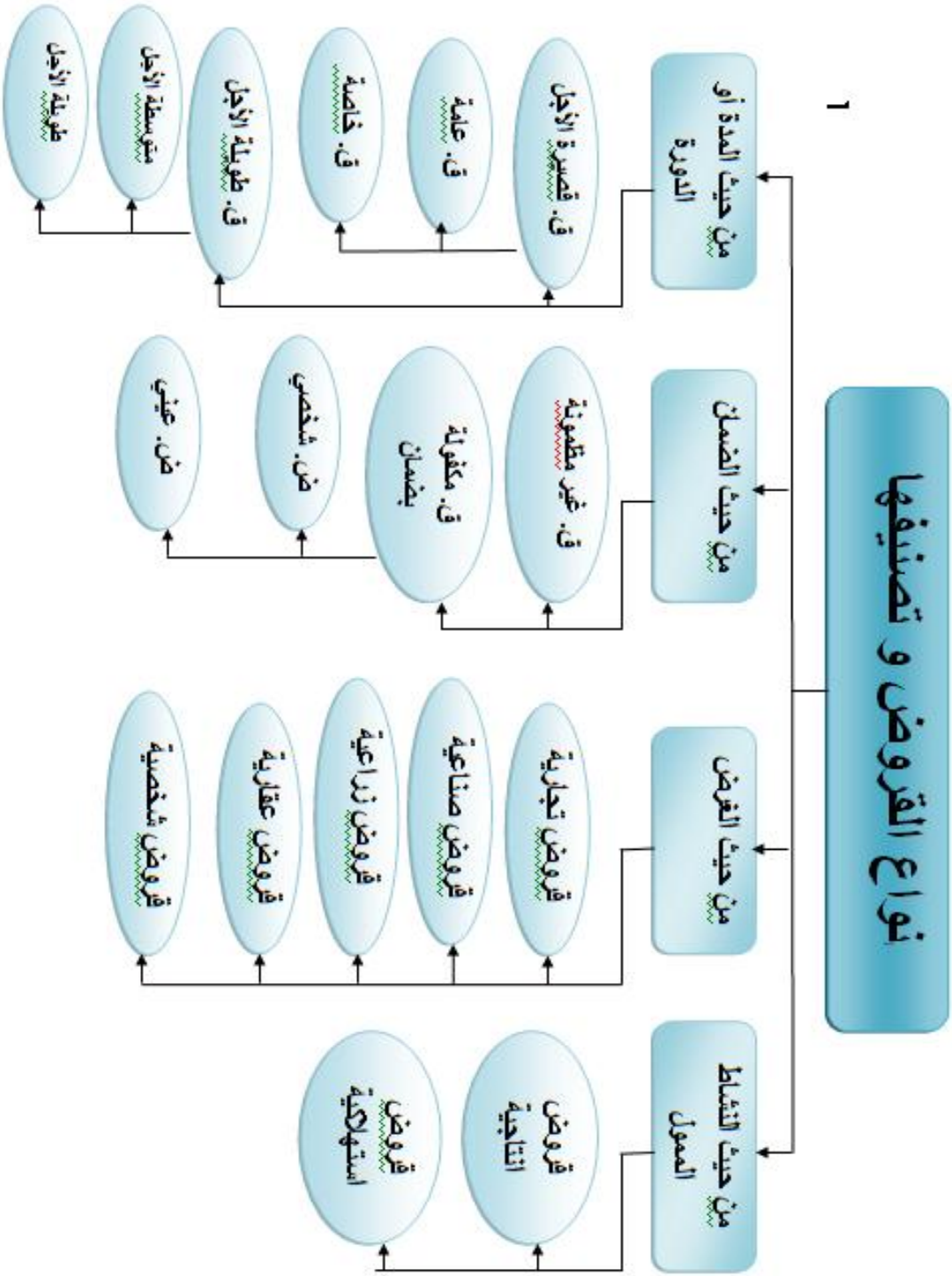

المطلب الثالث : وظائف القروض

1)- تمويل الانتاج

هدفها تمويل العمليات الانتاجيه والاستثمارية المختلفة في حال عدم توفر راس المال الكافي لدى العملاء.

2)- تمويل الاستهلاك

هدفها تمويل السلع الاستهلاكية مع تأخير اجل دفع ثمنها (اي بالاقساط) في حال عجز الافراد عن توفير القدر المطلوب من السلع بدخلهم الجاري ومنه يساهم في تنشيط الطلب على السلع وزيادة حجم الانتاج والاستثمار

3)- تسويه المبادلات

-ان قيام القروض بوظيفة تسويه المبادلات وإبراء الذمم تظهر اهميتها من خلال مكونات عرض النقد او كميه وسائل الدفع في المجتمع

-زيادة على الاهميه النسبية لنقود الودائع من اجمالي مكونات عرض النقد ويعني استخدام القروض بصوره واسعة في تسويه المبادلات و ابراء الذمم م بين الاطراف المختلفة

المطلب الرابع :اهداف القروض البنكيه و أهميتها

الفرع الأول : أهداف القروض

من بين اهم اهداف البنوك هي القيام بالوساطة الماليه وذلك عبر توفير القروض بهدف :

1)- الربحيه

من خلال قرارات اقراض سليمة تراعي تكلفه البنك 9 الى تحقيق اكبر ربح ممكن عند اقل مستويات متوقعه من المخاطر

2)- السيوله

من خلال بناء محفظه للقروض تتسم بالتوازن والجودة تشمل القروض متنوعة مع اجال دفع مختلفة وتكملوا اهميتها في تخفيض المخاطر

3)- نمو نشاط البنك

-من خلال تعظيم الايرادات المتولدة عن نشاط الاقراض

- تنظيم وتكثيف الائتمان مع مراعاة شروط الاقراض و

-استقطاب عملاء متميزين

4)-الامان

من خلال تطبيق ممارسات وسياسة آمنه وتحقيق هدف السيوله

الفرع الثاني : اهميه القروض

-تكمن اهميتها في ازدهار الاقتصاد عن طريق خلق النقود كما يعتبر وساطة للتبادل التجاري
-يسهل المعاملات التي اصبحت تقوم على اساس العقود
-وسيله مناسبة لزيادة انتاجيه راس المال والائتمان
-المحافظه على قيمه البنك والقضاء على التضخم
-مساعده النفوذ القانونيه بإيجاد وسائل دفع تتناسب في مقدارها وشكلها مع ظروف ألاقتصاديه للمجتمع
-تجميع مدخرات الافراد وتوجيهها نحو استثمار افضل
-تسهيل التعامل على العملاء بالتقسيط للدفع مقابل الاستعمال تلك النقود بصفه مؤقتة من طرف البنك
-تحصيل الفوائد بما انها احد المردودات الاساسيه التي يعتمد عليها البنك
-يضمن استمرارية النمو والقدرة على تحقيق كافه اهداف البنوك
-تعد اساس تنظيم عمليه اصدار النقود القانونيه
-اداه للرقابة بيد الدوله
-خلق فرص العماله وزيادة القدره الشرائية

المطلب الخامس : مخاطر القروض البنكية

يقدم البنك قروض لمتعامله من اجل تشجيع الاستثمار وخلق فرص لتقويه مداخيل المتعاملين من وجهه البنك ومن جهة اخرى إلا ان تلك القروض الممنوحة من طرف البنك اجه جمله من المخاطر التي تؤدي في بعض الاحيان الى عدم تسديد الدين من قبل العميل.
تنشئ هذه المخاطر البنكيه بسبب لجوء البنك التجاري الى تقديم القروض والائتمان الى الافراد والقطاعات ألاقتصاديه المختلفة ايمان عدم القدره على الوفاء برد اصل القرد وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد وهذا ينشا بعده اسباب.

الفرع الأول: اسباب المخاطر البنكيه

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصري في ظل العمولة الماليه الى عده عوامل منها
-زيادة الضغوط التنافسية مما ادى لتشجيع الميل الى المخاطره لتحقيق اقصى عائد على راس المال المستثمر و كسب اكبر حصة ممكنه في ال اتساع اعمال البنوك وتحولها من اعمال تقليديه الى اسواق المال مما ادى الى تعرضها الى ازمات السيوله بالاضافه الى مخاطر السوق الاخرى والتضخم وتقلبات الاسعار.

-التغيرات الهيكليه التي شهدتها الاسواق المصرفيه والمالية في السنوات الاخيره نتيجة التحرر من القيود على حركه رؤوس الاموال وانفتاح الاسواق المحليه.

الفرع الثاني :اسباب مخاطر القروض البنكيه

-غموض الخطر الائتمان وعدم توقعه
-الاهمال والتعاون في اعداد الدراسات الائتمانية
-صور في دراسة امكانيات البنك الائتمانية وعدم التقيد بالنظم المنظمه لذلك
-عدم التعمق والتدقيق في دراسات جدوى مشروعات
-عدم الدقه في دراسة القوائم الماليه المقدمه من العملاء
-عدم الاهتمام بدراسة الغرض من طلب الائتمان
-التهاون في التحقق من صحة المستندات المقدمه من العميل
-تواطؤ بعض الموظفين في البنك مع طالبي الائتمان
-عدم اخذ الضمانات اللازمة او عدم كفايتها كغطاء للاتمان
-عدم سلامه القرار الائتماني
-عدم جمع المعلومات الكافيه عن المقترض من اخلاقيات ومكانته وسمعته الاجتماعية المعلومات الشخصيه المتمثله في الاستقرار العائلي والثقافة التي يملكها خبرته في مجال اختصاصه الذي يقوم به
-عدم اهليه المقترض وتجاوزه صلاحياته في طلب الائتمان
-ضعف اضطراب المركز المالي لطلب الائتمان وعدم كفاءة قدرته الانتاجيه
-تغيرات البيئة ألاقتصاديه من ركود كساد او حدوث انهيار غير متوقع في اسواق المال
-التزوير والتزييف للشيكات والمستندات والوثائق المختلفة
الأسباب الناشئة عن استخدام اجهزه الصرف الالي والجرائم الالكترونية مثل اختراق هذه الاجهزه او سرقه شفرات البطاقات الممغنطه

الفرع الثالث :اجراءات الحد من مخاطر القروض

1)- تقييم خطر القرض

أ- طريقه التحليل المالي

هو عبارة عن دراسة الوضعيه او الحاله الماليه للمؤسسة خلال فتره زمنيه معينه وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم اداء المؤسسات التجاريه والصناعية
اداه لتفسير القوائم الماليه وبيان العلاقات بين مضمونها ومداولات الارقام الوارد فيها
يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم المصرف و مركزه المالي
يساعد في تقييم اداء الادارات المختلفة في المصرف و كفاءتها
يساعد في تحديد نقاط القوه في المصرف وفي ترشيد قراراته الاداريه

ب- طريقة التحليل المالي بواسطة النسب الماليه

من اقدم واهم وسائل التحليل المستخدمه في دراسة المركز المالي والائتمان للمشروعات والحكم في على نتائج اعمالها وأصبح من المؤشرات الهامه التي يستخدمها المحللون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات

ج- طريقه التنقيط

هي اليه تعتمد على التحاليل الاحصائيه التي تسمح باعطاء وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الماليه لزبائنه قبل منح القرض

تهدف هذه الطريقه الى تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة مما يتضمن اختيار افضل للمؤسسات الطالبه للقرض

تسرع عمليه اتخاذ القرار في ميدان الاقراض

تهدف الى التخفيض من اعداء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها

تستعمل هذه الطريقه في حاله قروض الموجهه للأفراد او الى المنظمات

الفرع الثالث :وسائل الحد من خطر القروض

1)- التعامل مع عده متعاممين

وهو توزيع عمليات الاقراض على عدد غير محدود من العملاء بدلا من تركيز نشاط المصرف مع عدد محدود منهم وهذا يهدف الى مكانيه البنك تجاوز خطر افلاس احد او بعض العملاء وعدم تمكنهم من دفع المستحقات في اوقاتها المحدده

2)- تمويل الانشطه والقطاعات المختلفة

وهو عبارة عن توزيع الاموال على مختلف الانشطه والقطاعات حتى يمكن ان يعوض الخسائر الناجمة عن ازمات نشاط معين بإرباح نشاط اخر وذلك في حال ازمات وركود القطاعات

عدم التوسع في منح الائتمان ويكون ذلك في اطار حدود الامكانيه الماليه للبنك وما يتناسب مع قدرته على استرجاع هذه القروض

3)- العمل على تحديد القدرات التمويلية للبنك

وذلك بان يكون البنك على اطلاع دائم ومسبق بقدراته الماليه حتى يتمكن من تحديد المبالغ التي بامكانه ان يقدمها كقروض وائتمانات

4)- التامين على القرض

رسائل الهامه في تجنب الاخطار المتعلقة بعدم سداد مستحقات على القروض الممنوحة وهو ان يلزم البنك متعاملين بالتامين حتى يتمكن من استرداد ما امكن في حاله افلاس العميل وذلك عن طريق رهن ممتلكاته

5)-وضع ضمانات بنكية

وهي وثيقة تعهد المصرف برصد مبلغ معين لحد تاريخ معين لصالح العميل في حاله وفائه بالتزامات هي وسائل وادوات تهدف لمواجهه مختلف الاخطار المرتبطة بقبول منح القرض ومنه يمكن للبنك طلب ضمانات من زبائن تسمح بتغطيه المخاطر في حاله افلاسه وهي نوعين ضمانات عينيه تتمثل في الرهن العقاري او الحيازي

وضمانات شخصية تتمثل في كفل العميل من طرف شخص اخر يثق فيه البنك والذي يمكنه تسديد المستحقات الواجبه على العميل في حاله افلاسه وذلك في حاله تعي بالكفاءة القانونيه اللازمة

6)-استخدام اساليب تكنولوجيه معاصره

7)-الدقه والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة

8)- تطوير انظمه الرقابه الداخليه للبنك

خلاصة الفصل

البنك هو محرك نحو تطور الاقتصاد فهو مركز رئيسي لتجميع المدخرات من الافراد والشركات خاصة والمؤسسات العموميه وتوجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف انواعها اجالها كما تساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف انشطه القطاعات ألاقتصاديه والاجتماعية المملوكه للدولة والقطاع الخاص.

نظرا للاهميه الكبرى للبنك فيجب تكيفه مع كل التغيرات والظروف خاصة مع دخول الاقتصاد السوق الذي يستدعي رفع القيود الحكوميه على تصرفاته ونشاطاته في ظل هذه التغيرات, وجدت الاجهزه البنكيه نفسها امام عده تحديات واخطار. لذلك لضمان التمويل لابد من اقامه نظام بنكي فعال يستجيب لاحتياجات جميع القطاعات ألاقتصاديه.

على الرغم من ان منح القروض البنكيه يتم وفق اسس وسياسات ائتمانية تهدف الى استقرار النشاط الاقتصادي والتقليل من حده المخاطر الائتمانية مستقبلا, إلا انه واقعيا لا يمكن لأي بنك ان يحقق تركيبا منتظما ومستقرا لمحفظه قروضه وذلك يرجع الى طبيعة العلاقة بين القروض والمخاطر, حيث اثبتت التجارب ان القروض والمخاطر معنى ثاني مترادفان في النشاط البنكي ولا يمكن عزلهما عن بعضهما, متى ايضا انهما من قرد يمنح لعميل ما إلا ويتحمل البنك قدرا من المخاطر مهما كانت طبيعة الضمانات التي يتحصل عليها البنك.

الفصل الثاني

سياسة الاقراض

و نظام

الرقابة الداخلية

مقدمة الفصل

ان المخاطر في البنوك تعني وجود فرصه تنحرف فيها الانشطه عن الخطط في اي مرحله من مراحلها وان جزءا من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها بسبب عدم امتلاك الاداره في البنك هامش نسبي ولغرض تحديد طبيعة المخاطر في البنوك لابد من معرفه طبيعة الاعمال المصرفيه والبيئة ألاقتصاديه والتنظيمية التي يمارس البنك فيها اعماله المخاطر التي يتعرض لها البنك في نهاية الامر ما هي إلا عبارة عن تقلبات في القيمه السوقيه للبنك

المبحث الاول : اجراءات وخطوات منح القروض البنكيه ومتابعتها

تعتبر القرود اوجه الاستثمار الموارد الماليه للبنك اذ تمثل الجانب الاكبر من من الاصول كما يمثل العائد المترتب عنها الجانب الاكبر من الايرادات فيصبح من الضروري وضع اجراءات يجب ان يمر بها القرض قبل ان يقرض الى العميل وكذا المعايير التي على اساسها يتم منح هذا القرض لضمان سداد وفوائده في مواعيد ا استحقاقها

المطلب الاول : سياسة الاقراض

الفرع الأول :مفهوم سياسة الاقراض

هي مجموعه من الاجراءات وتدابير تحدد ضوابط منح القروض ومتابعتها وفقا لقواعد تحكمها كما تكون هذه القواعد المبلغه الى جميع مستويات الاداريه الذي يتضمن مجموعه من المعايير والأسس والاتجاهات والارشاديه التي تعتمدها الاداره المصرفيه وتحقق ضمان المعالجه الموحده والموضوعية للموقف والحالات المتماثلة.

توفير العميل لاستقالته الموظفين واداره تنفيذيه وبالتالي اجتناب اي حاله من حالات التردد.

تعزيز المركز الاستراتيجي والتنافسي للمصرف في السوق المالي والمصرفي.

الفرع الثاني :اسس سياسة الاقراض

بهدف تحقيق الربحيه ومتطلبات السيوله تسعى البنوك الى تحقيق التوازن بين مختلف اسس الاقراض المتمثله في

1)- مبدأ الربحيه : تسعى اداره البنوك الى تحقيق اكبر ربح ممكن فهي الوظيفة الرئيسيه للبنوك التجاريه وتشمل : الايرادات, فوائد دائنة عملات دائنة, فروقات العمله الاجنبيه.

2)- التكاليف : فوائد مدنية عمولات مدنيه , مصاريف اداريه وعموميه

3)- مبدأ السيوله :

وهو مذاق بليه اي اصل للتحول الى نقود وبأقصى سرعة وبأقل خسارة

قدره البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثله في الاستجابة لطلبات سحب المودعين الاقراض وتعتمد على ماذا ثبات الودائع كلما كانت نسبه الودائع اكبر كلما كانت الاداره البنكيه مطمئنه
قصر مده القروض الممنوحة

4)- مبدأ الامان :

هو وثقه الاداره ان كل القروض الممنوحة سوف يتم سدادها في الوقت المحدد ويتحقق الاماني للقرض بعد دراسة ما يلي:

- اهليه العميل للتعاقد عند الاقراض
- سمعه المقترض التجاريه ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته
- الكفاءة الفنيه والاداريه للقائمين على اداره المنشاة الطالبه للاقتراض وما يتمتعون به من قدرات ومهارات
- مدى نجاح المنشاة في اعمالها ومكانتها في السوق بين المنافسين
- حجم القرض وماذا وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض
- مده القرض فكلما كانت قصيرة كلما قلت المخاطر المحيطه به
- ضمانات القرض ومدى سلامتها وتعرضها لتقلبات
- مبدأ الاستمرارية هي ضمان استمرارية نشاط البنك لتحقيق جل أهدافه

الفرع الثالث : مكونات سياسة الاقراض

1)- تحديد الحجم الاجمالي للقروض:

هي مجموع القروض التي يمكن للبنك ان يمنحها لجل العملاء او لعميل واحد
تحديد المنطقه التي يخدمها البنك هي المنطقه التي يمتد اليها نشاط البنك والتي تتوقف على حجم البنكي ومقداره على خدمه عملائه وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان

2)- تحديد انواع القروض:

من المكونات الاساسيه لسياسة الاقراض النص على القروض التي يتعامل فيها البنك فتكون انواع القروض الممنوعة على حسب انواع البنوك التي تقدمها اي ان كل بنك مختص في مجال ما يقدم قروض مختصة في تلك المجالات و ترجع اهميه تحديد انواع القروض الممنوحة الى الارتباط المزدوج بين نوع القرد وطبيعة كل من نشاط المقترض ونشاط البنك فقد يكون مقيدا كليا او جزئيا بالقوانين السارية في الدوله

3)--تحديد سلطات منح القروض:

يكون لكل من المسؤولين عن الاقراض سلطه الموافقة على القروض عند المستويات الاداريه المختلفة حيث يتم وضع حد معين للمبالغ فبالنسبة للبنوك ذات الوحدة الواحدة فان الموظف المختص بالقروض هو التي هو الذي يباشر عمليه الاقراض للعملاء ويكون مقيدا بقيمه القرض التي لا يمكن تجاوزها اما تلك التي تزيد عن الحد عليها كبار الموظفين المعنيين بالإقراض اذا كان المبلغ المقروض ضخم فتتولى لجنه القروض امر البحث فيه

النسبه للبنوك ذات الفروع تتدرج سلطه منح القروض من رئيس مجلس الاداره الى مدير الائتمان الى مدير الفرع ويكون لكل مدير فرع حد معين من المبلغ الذي يستطيع الموافقة عليه فما يزيد عن ذلك الحد يرفع الى المركز الرئيسي او رئيس مجلس الاداره.

4)- تحديد سعر الفائدة على القرض:

يتأثر بعوامل كثيرة بما انه يحظى بإحكام كبير منها

اشعار الفائدة السائدة في السوق,درجات المنافسه بين البنوك,حجم الطلب على القروض سعر الفائدة على الودائع

5)- تحديد استحقاق القرض:

وذلك بتحديد الاجال المختلفة لدفع القروض مع مراعاة انه كلما زاد اجل استحقاق القرض كلما زادت المخاطر المحيطه بسداده

6)- تحديد الضمانات المقبولة:

يتوقف قبولها على الظروف المحيطه وتختلف من وقت الى اخر وفقا لمدى قبولها في السوق

الاخذ في الحسبان الاعتبارات القانونيه

السياسة الشروط والقيود القانونيه للتوسع او لتقييد الائتمان وبذلك لا يحدث تباين بين سياسة الخاصة للبنك والتشريعات المنظمه للعمل المصرفي والسياسة الائتمانية والقيود التي يضعها البنك المركزي

متابعه القرض

وذلك بتصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض وإتباع وسائلها بأنواعها المختلفة

الفرع الرابع: العوامل المؤثره في سياسة الاقراض

العوامل المؤثره في صياغة سياسات الاقراض اهمها

1)- الظروف والأوضاع ألاقتصاديه:

يتأثر الطلب على انواع القروض بشكل مباشر بدوره النشاط الاقتصادي في المجتمع مع الاخذ بالاعتبار ان دوره نشاط البنك تبدأ عاده قبل دوره النشاط الاقتصادي ومن هنا تبدأ اجراءات الاعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدوره بعد الموسم بشهر او شهرين

2)- موقع البنك:

يلعب دور البنك دورا هاما حيث يحدد بدرجه كبيره نوعيه وحجم الطلب على القروض الممنوحة

3)- تحليل التكلفه والمخاطر لعمليه الاتمان:

يعتبر حجم الاقراض الممنوح من البنوك دلاله لقدره البنك على توفير المواد اللازمة فكلما كبر حجم البنك كلما زادت لدى الاداره مرونة اكبر في توظيف الموارد بالاضافه الى ذلك يقوم البنك بتحديد معدل المخاطر لكل

نوع من انواع القروض واعتماد نسبه الفائدة مقارنه بالمخاطر المنتظره وذلك بغرض وضع اطار اساسي متعلق بمنح القروض

المطلب الثاني: اجراءات و معايير منح القروض البنكيه

يمر القرض بعده مراحل قبل منحه بداية من دراسة ملف طلب الى ابلاغ العميل بالقرار والتعاقد

الفرع الأول اجراءات منح القروض

1)- الفحص الاولي لطلب القرض:

دراسة طلب العميل للقرض من حيث غرض القرض اجل استحقاقه وأسلوب السداد لتحديد مدى صلاحيته وفقا لسياسة الاقراض

2)- التحليل الائتماني للقرض:

تجميع المعلومات من مصادر مختلفة لمعرفه مدى امكانيه العميل للائتمانية ومدى ملائمة الراسماليه بالاضافه الى الظروف الاقتصادية المختلفة

3)- التفاوض مع المقترض:

تشمل عمليات التفاوض بين البنك والعميل الاتفاق على مقدار القرض الغرض المستخدم فيه كيفيه صرفه وطريقه ومصادر سداده الضمانات المطلوبة سعر الفائدة والعملات المختلفة وذلك للتوصل الى تحقيق مصالح كل منهما

4)- اتخاذ القرار:

-قبول العميل للتعاقد او عدم قبوله

-يتم اعداد مذكره للموافقة على القرض في حاله القبول تتضمن البيانات الاساسيه عن منشاة العميل, معلومات عن المديونية لدى الجهاز المصرفي, الموقف الضريبي للمنشاة, وصف القرض والغرض منه, الضمانات المقدمه وكيفيه السداد ومصادرها.

5)- صرف القرض:

اولا توقيع اتفاقيه القرض وتقديم الضمانات المطلوبة مع احترام ما ينص عليه اتفاق القرض

6)- متابعه القرض والمقترض:

هي مراقبه حسن سير المنشأ والاطمئنان على عدم حدوث اي تغيرات في مواعيد الدفع المحدده كما يمكن اتخاذ اجراءات قانونيه في حق المقترض للحفاظ على حقوق البنك في حاله تغير سلوكه

7)- تحصيل القرض:

يكون حسب النظام المتفق عليه اذا لم تقابله اي ظروف عند المتابعه

الشكل(5) : مخطط يبين اجراءات منح القروض

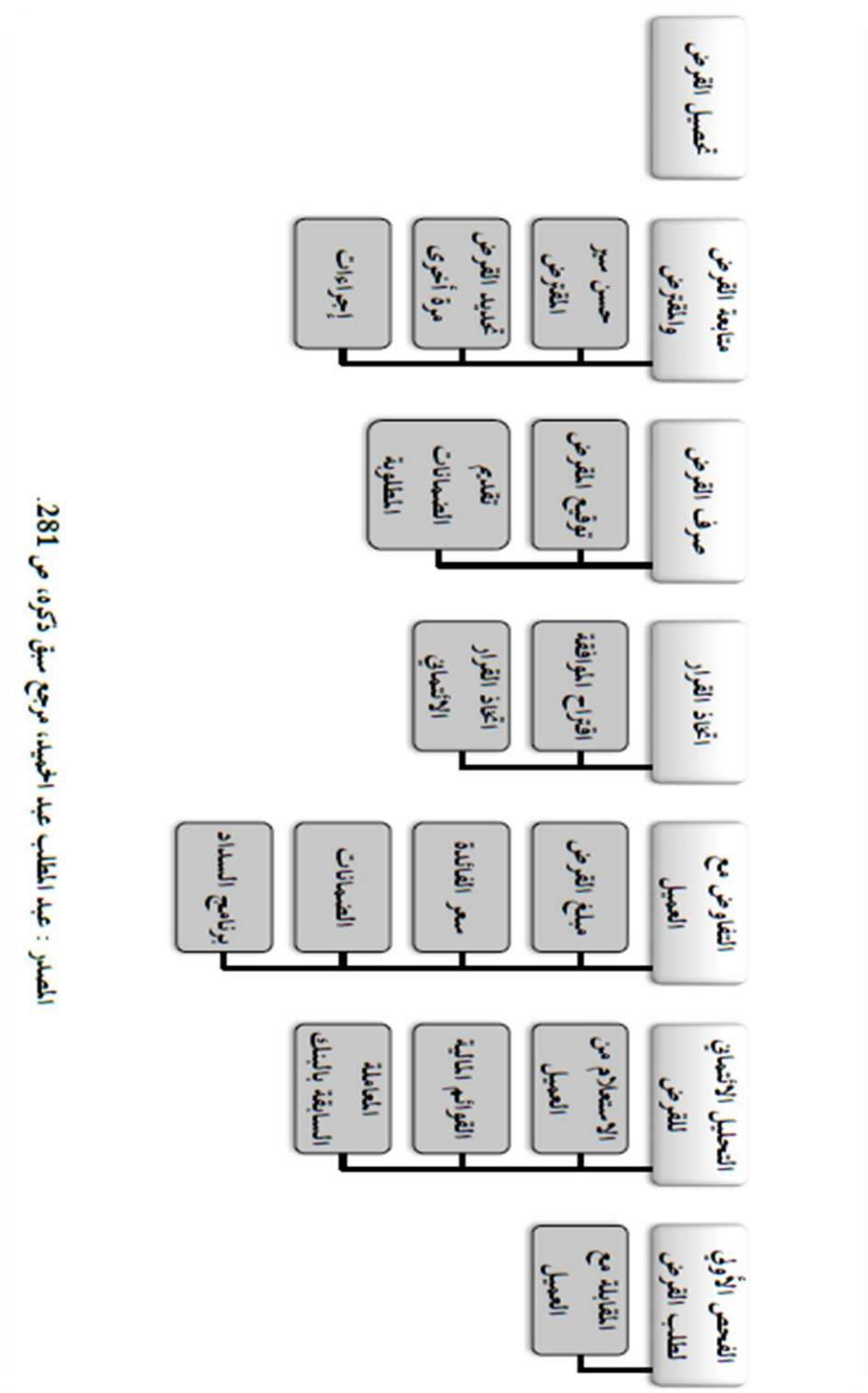

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 281.

الفرع الثاني: معايير منح القروض

1)- نموذج المعايير الائتمان

:5C

يسعى الى الاحاطه بالمخاطر التي تواجه البنك عند منح الائتمان كما يحدد مصادرها من خلال المعايير التاليه

(capacity) القدره على الاستدانه :

احد اهم المعايير التي تقلل من مقدار المخاطر التي تتعرض لها اداره الاتمام وهي تحدد مقدره العميل في اعاده ما اقترضه من البنك وتحدد ايضا اهليه الشخص على الاقتراض

(character) شخصيه العميل:

تسعى الى تحديد شخصيه العميل بدقه خصوصا حول اخلاقه والقيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته سلوكياته وسمعته في سوق الاموال

(capital) راس مال العميل:

تحليل راس مال العميل لتحديد درجه المخاطر التي تتعرض لها وهي ما يملكه من ثروة او ما يملكه من اصول منقولة مثل اسهم وسندات وأملاك اخرى

(collateral) الضمان:

يقوم البنك بوضع ضمان بالمثابر تعزيز او حماية من المخاطر اثناء اتخاذ القرار بمنح الائتمان وهو مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة او غير منقولة والتي يمكنها ان يرهنها لتوفيق القرض المصرفي المحتاج اليه

(conditions) المناخ العام:

يمثل الظروف الاقتصادية والبيئة المحيطه بالعميل اي التغيرات التي يتعرض لها في شكل المنافسه والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع

2)- نموذج معايير الائتمان:

:5P

وهي معايير اخرى يتم دراستها وتحليلها والتي تعطي لاداره الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها المنهج السابق وتحتوي على:

(People) نوع العميل:

وهي تكوين صوره كاملة وواضحة عن شخصيه العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته الاخلاقيه واستقامته وغيرها وذلك بمقابله العميل مما يمكن اداره الائتمان من تقدير نسبه نجاح هذه الاعمال ومخاطر نجاحها في المستقبل

(Purpose) الغرض من الائتمان :

تمثل الامكانيه الاستمرار في دراسة الملف الائتماني او التوقف من التحقق ورفض الطلب, الغرض منه تحديد احتياجات العميل الذي يمكن تلبيتها والتي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات اداره الائتمان

(Payment) قدره العميل على السداد:

تحديد الائتمان وفوائده في في موعد الاستحقاق, تقدير تدفقات النقدية الداخله للعميل او الخارجه منه

(Protection) الحماية:

تقييم الضمانات او الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة او من حيث قابليتها للتسييل فيها لعجل العميل عن الوفاء بالالتزامات امكانيه تحويل الضمان الى نقد بسعة وبأقل تكلفه ممكنه

(Perspective) النظره المستقبليه:

استكشاف ابعد حاله للائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان حروف البيئيه والمستقبلية المحيطه به سواء كانت داخليه او خارجية

3)- نموذج معايير الائتمان

PRISM:

يعتبر هذا المنهاج احدث ما توصلت اليه الصناعه المصرفيه في التحليل الائتماني ويعكس جوانب القوه لدى العميل يساعد في تشكيل اداه قياس التوازن بين المخاطر والقدرة على السد

- التصور:

وهي الاحاطه الكاملة بمخاطر الاتمان للعوائد المنتظره تكمن قدره و هذه الاداه في

تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان

دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل

تحسين الاداء وتعظيم القيمه السوقيه للسهم الواحد

- القدره على السداد:

تحضير قدره العميل على تسديد القرض وفائدته خلال الفترة المتفق عليها, تحديد نوع مصادر التثبيت سواء كانت داخليه او خارجية.

- الغاية من الائتمان:

تشكل الاساس لدراسة الغرض او الغاية من طلب القرض.

- الضمانات:

تحديد الضمانات يكون ضمانا لاسترجاع مستحقات البنك لمواجهه احتمالات عدم القدره على التسديد.

- الاداره:

تركز اداره الائتمان على تحليل الفعل اداره العميل ومضمون الفعل الاداري الذي يشمل

-اسلوب العميل في اداره اعماله

-تحديد كيفيه الاستفادة من الاتمان

-تحديد فيما اذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته

-استعراض الهيكل التنظيمي للعمل

-استعراض السيره الذاتيه لمدراء الاقسام

-تحديد قدره العميل على النجاح والنمو

الفرع الثالث: معايير اخرى لمنح القروض

1)- الملاءمه:

تسهيلات المسرح بها وبين حجم الموارد الماليه المستثمره

الاعتبارات القانونيه للضمان العيني: هو الاعتقاد ان الائتمان المقدم بدون ضمان هو مضمون بالكامل ب المركز المالي القوي للعميل

2)- التبادل وتوزيع المخاطر الائتمانية

يكون التبادل بنقل الضمان الى البنك و في حاله السداد يعاد نقل الضمان الى العميل

اما توزيع المخاطر تكون بتنويع الائتمان دون تركيزه في قطاع واحد او نشاط اقتصادي واحد

الالتزام بالسياسة الائتمانية البنك المركزي اي تنفيذ التدقيق لسياسته في ما يتعلق بتنظيم الائتمان كما نوعا وسعرا ويشجع الحاجات الائتمانية للانشطه المختلفة.

المبحث الثاني :نظام الرقابه الداخليه

تعتبر الرقابه الداخليه من اهم الوظائف داخل المؤسسات وخاصة البنوك, حيث يعتمد عليها المراجع لانجاز عمله ولقد مرت الرقابه الداخليه بعد مراحل لتصبح على ما هي عليه بمرحلتين الاولى ما قبل الثوره الصناعية عندما كانت تتسم المؤسسه بصغر حجمها وعدم انفصال الملكيه عن الاداره اما المرحله الثانيه بعد الثوره الصناعية حيث تميزت بظهور ما يعرف بالمؤسسات العملاقه ذات الحجم الكبير وانفصال الملكيه عن الاداره.

نظرا لاهميه الرقابه الداخليه باعتبارها عمليه تظهر على تحقيق اهداف المؤسسه كذابين وتحديد الانحراف على الخطه الموضوعه مسبقا.

تطور مفهوم الرقابه تطورا كبيرا كالنتيجة لتطور حجم المشروعات وزيادة الاهتمام بنظام الرقابه الداخليه لتحقيق الاهداف المسطره من قبل اداره المؤسسه تعتبر الرقابه بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة وعمليه ينبغي القيام بها في جميع مراحل انجاز العمل والأهداف الموضوعه.

حتى يمكن فهم طبيعة نظام الرقابه الداخليه سليم لابد من توضيح اهم المفاهيم التي تصب في مجال المراقبه والمراجعة, والتي تعتبر مقاييس للحكم على مدى كفاءة فعاليه نظام الرقابه الداخليه الى جانب ابرز المقومات والإجراءات الاساسيه لتشغيله خاصة لما تشهده المؤسسات من كبار الحجم والاتساع في استخدام الحسابات الالكترونية في ظل الثوره التكنولوجيه والمعلوماتية

المطلب الأول: الرقابه

الفرع الأول تعريف الرقابه

تتماشى الرقابه مفهومها انواعها اغراضها وأهدافها مع النشاط الاقتصادي ما يرتبط به من عوامل انتاج مختلفة فيقوم كل اداري بعمليه الرقابه في حدود الخط التي تتعلق بإدارته.

تمثل الرقابه مفهوم اداري بمعنى ان الرقابه عنصر من عناصر نشاط الاداره ويمكن تقسيم هذا النشاط الى اربع عناصر

- التخطيط الذي يشمل تحديد الاهداف ورسم سياسيات وإقرار الاجراءات ووضع البرامج الزمنيه والخطط من قبل الاداره
- التنظيم الذي يشمل تصميم الهيكل التنظيمي وتنميه الهيئة الاداريه
- التوجيه الذي يشمل ارشاد المسؤولين في تنفيذهم للأعمال ورفع روحهم المعنوية
- الرقابه التي تتيح تأكد من ان العمل الذي يتم يطابق ما توقع ان يكون عليه.

الرقابه هي وظيفة اداريه تسعى لجعل الحوادث تتوافق مع الخطه المرسومه فهي عمليه التحقق من مدى .انجاز الاهداف المبتغاة والكشف عن معوقات تحقيقها والعمل على تدبيرها في اقصى وقت ممكن.

اعتبرت الرقابه وظيفة من وظائف الاداره تحذف الى قياس وتصحيح اداء المسؤولين بغرض التأكد من ان اهداف المؤسسه قد تم تحقيقها.

عرفت ايضا بأنها القيام بمجموعه الانشطه التي تمكن من الوقوف على تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية فضلا على الوقوف على مدى تحقيق الاهداف تمهيدا لاتخاذ مجموعه من الاجراءات الصحيحة في حالات انحراف عن تحقيق الاهداف المحدده مسبقا.

الفرع الثاني: انواع الرقابه

هناك العديد من تقسيمات الذي يمكن استخدامها لتصنيف الرقابه من اهمها

1)- الرقابه على مستوى المنشاة:
يسعى هذا النوع الى تقييم الاداء الكلي للمنظمة وذلك خلال مده زمنيه معينه كما انها تسمح بمعرفه الى اي مدى تقوم المنظمه كوحدة واحده بتحقيق اهداف المحدده مسبقا , يستخدم هذا النوع من الرقابه في مجموعه من المعايير مثل الربحية معدل العائدات من ألاستثمارات نمو المبيعات, حصة المنشاة من السوق, الاقتراب الى حقوق ملكيه.

2)- الرقابه على مستوى العمليات والانشطه:
يقيس هذا النوع من الرقابه الاداء اليومي للعمليات المختلفة في كافه الانشطه داخل الوحدة من التسويق وإنتاج وافراد.

3)- الرقابه الاداريه:
هي متابعه الاعمال اولا بأول للتعرف على مدى قدراتها على تقويم الخطأ الناتج عن الإعمال وعاده ما يقوم بهذه المراقبه وحدات تكون داخل تنظيم الرقابه السابقه واللاحقة في الاداره.

4)- الرقابه على مستوى الافراد:
تختص بمحاوله تقييم اداء الافراد والرقابة على اعمالهم وسلوكياتهم باستخدام العديد من المؤشرات الرقابية هذه التقارير عاده تعده بصفه دوريه وفي الغالب تعد سنويا.

5)- الرقابه الخارجية:

تتم من اطراف خارج المنظمه هما يتولون الرقابه داخل هذه المنظمه ويلاحظوا ان ان هذا النوع من الرقابه يفرض عده قيود على حرية التصرف المنظمات الخاضعة للرقابة الخارجية

طريق زيارات مفاجئه من طرف المراجعين الخارجيين لتفقد وثائق ودفاتر المؤسسه بغرض اكتشاف الاخطاء والانحرافات وتصحيحها وفق معايير موضوعه.

6)- الرقابه الداخليه :

تعرف بالرقابة الذاتيه باعتبارها تقع في الاطار الداخلي للمنظمة وهي رقابه الاجهزه الاداريه على نفسها بنفسها الهدف منها هو اكتشاف الانحراف وتصحيحها وتقويمها في الوقت المناسب وهي قادرة اكثر من غيرها من الجهات الخارجية على فهم ميكانيكيات العمل والمشاكل التي قد توجهها المنظمه.

تم تعريفها من طرف اللجنة الاستشارية للمحاسبين البريطانيين بأنها تتكون من مجموعه انظمه الرقابه الماليه وغيرها الموضوع من طرف الاداره من اجل اداره اعمال المؤسسه بكيفية منظمه وفعاله لضمان احترام السياسات التسيير, حماية الاصول وضمان الصحة والوضعية الكاملة للمعلومات المسجله بقدر الامكان.

المطلب الثاني: ماهية نظام الرقابه الداخليه

الفرع الأول : تعريف نظام الرقابة الداخلية

من اهم التعاريف التي تطلق على نظام الرقابه الداخليه

- عمليه تتضمن وضع نظام دقيق للمعلومات يتيح التأكد بشكل دائم ان العمليات تتم حسب الخطه الموضوعه يقوم هذا النظام على وجود بيانات مرتدة دائما عن الاداء الفعلي ويتم مقارنته بالخطة الموضوعه.

- نظام الرقابه الداخليه في نظر الخبراء المحاسبين المعتمدين للفرنسيين هو مجموعه الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسه من اجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية والإبقاء على الاصول ونوعيه المعلومات وتطبيق تعليمات الاداره وتحسين الاداء ويبرز ذلك بتنظيم وتطبيق طرق اجراءات ونشاطات المؤسسه من اجل ابقاء على دوام العناصر السابقه.

- هو نظام تعميم التسيير الموجه نحو التزام واحترام الاجراءات والقوانين والقواعد يؤدي الى تحقيق مبادئ معقولة.

- هو مجموعه ضمانات تساهم في التحكم في المؤسسه وعليه لابد من تقييم كل طرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها افضل وقوف على اثارها على حسابات وقوائم ماليه.

- عرف في وجهه نظر المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين انه خطه تنظيميه وكل ما يرتبط من وسائل وإجراءات تتبناها المؤسسه للمحافظة على الاصول واختبار دقه الحسابات ودرجه الاعتماد عليها, تنميه كفاءة العمل وتشجيع اتباع السياسات الاداريه الموضوعه.

- عرفت ايضا بأنها ادراك مبسط للتنظيم وكل الاساليب والمقاييس والإحداثيات داخل المؤسسه لأجل تمشيط التحكم فيها.

الفرع الثاني :خصائص نظام الرقابه الداخليه

من اهم خصائصه الاخطاء والتعرف على اسبابها وإبلاغ المسؤولين في الوقت المناسب لكي يتم تصحيحها وتساعد في تقييم العاملين والمشرفين من ناحية المهارات الاداريه كما تمكننا من متابعه تنفيذ الخطط الموضوعه ومساعده المتخذين القرار من اهمها

- الرقابه اقتصاديه لدى لابد من الحرص على عمليه التوازن الاقتصادي بين عائد الرقابه من جهة وتكلفتها من جهة اخرى
- الرقابه الفعاله لديها القدره على التنبؤ معتمده على الخبره اللازمة في حدوث الاخطاء وتعمل على اتخاذ الاحتياطات اللازمة حرصا على تجنب التكرار الاخطاء والانحرافات.

تميز بين الاخطاء الرئيسيه والثانوية مع التركيز على معرفه اسباب تلك الاخطاء لاقتراح كيفيه المعالجه تكون مرنه وسهله الفهم بالنسبة للعاملين رؤساء ومرؤوسين ويستوجب هذا الامر ان تكون المعايير المستخدمه في الرقابه مرنه ومفهومه ولها القدره على التكيف مع الظروف
تساعد في تقييم العاملين والمشرفين على حد سواء من ناحية المهارات الاداريه

الفرع الثالث :مراحل وأنواع نظام الرقابه الداخليه

1)-مراحل نظام الرقابه الداخليه

- وضع معايير القياس
- قياس المنتج
- مقارنه المنتج بالمخطط وفق معايير والتأكد من الاختلافات الموجودة
- تحديد مواطن الانحراف والاختلاف
- اجراء تصحيحات لازمه وتحسين الاداء

الشكل (6) : مراحل نظام الرقابة الداخلية

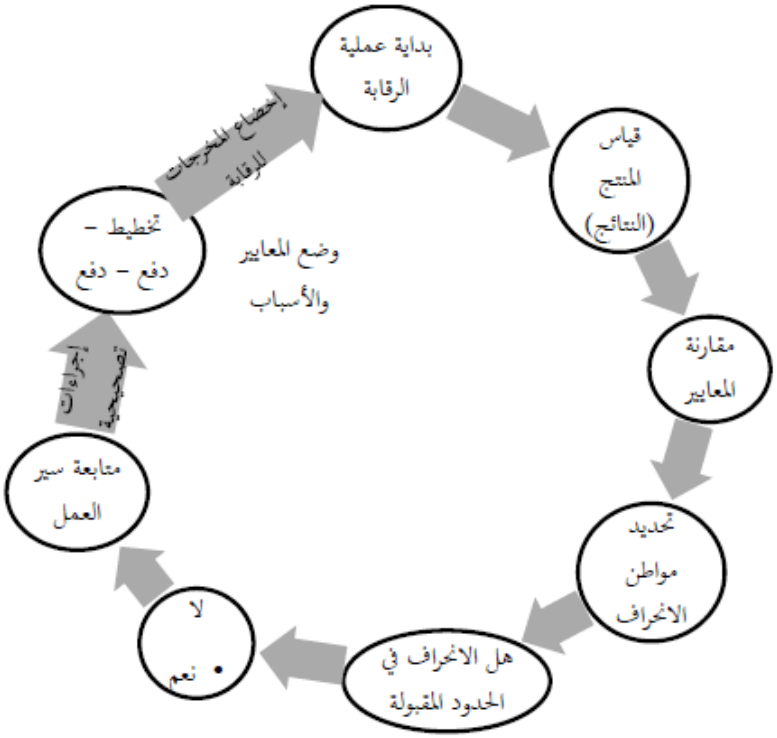

2)- انواع نظام الرقابه الداخليه

أ- الرقابه الاداريه:

تشمل الخطه تنظيميه ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق اكبر قدر ممكن من تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الاداريه.

تعتمد على وسائل متعددة مثل الكشوف الاحصائيه ودراسات الوقت والحركة وتقارير الاداء
استخدام الخرائط والرسوم البيانيه وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين المتعلقة بطريقه غير مباشره بالسجلات المحاسبيه والمالية

.

ب- الرقابه المحاسبيه :

. الخطه التنظيميه وجميع وسائل التنسيق الهادفة الى اختيار البيانات المحاسبيه المثبته بالدفاتر والحسابات
تتجنب المؤسسه حالات رفض المحاسبه لما
- يكون مسك الدفاتر المحاسبيه غير مطابقة للاحكام والقوانين
- لما تضمن المحاسبه اخطاء واخفالات او معلومات غير صحيحة وخطيرة متكررة في العمليات محاسبيه

- عندما لا تحتوي المحاسبه على اي قيمه مقنعه وذلك لانعدام الوثائق المثبته والتبريرات

ج- الضبط الداخلي:

اسم الخطاب تنظيميه وجميع وسائل التنمية والإجراءات الهادفة الى حماية اصول المشروع من الاختلاس ويعتمد في سبيل تحقيق اهدافه على اعمال الرقابه الذاتيه حيث يخدع كل موظف لمراجعه موظف اخر يشارك تنفيذ العمليه كما يعتمد على تحديد الاختصاصات سلطات والمسؤوليات.

الشكل (7) : أنواع نظام الرقابة الداخلية

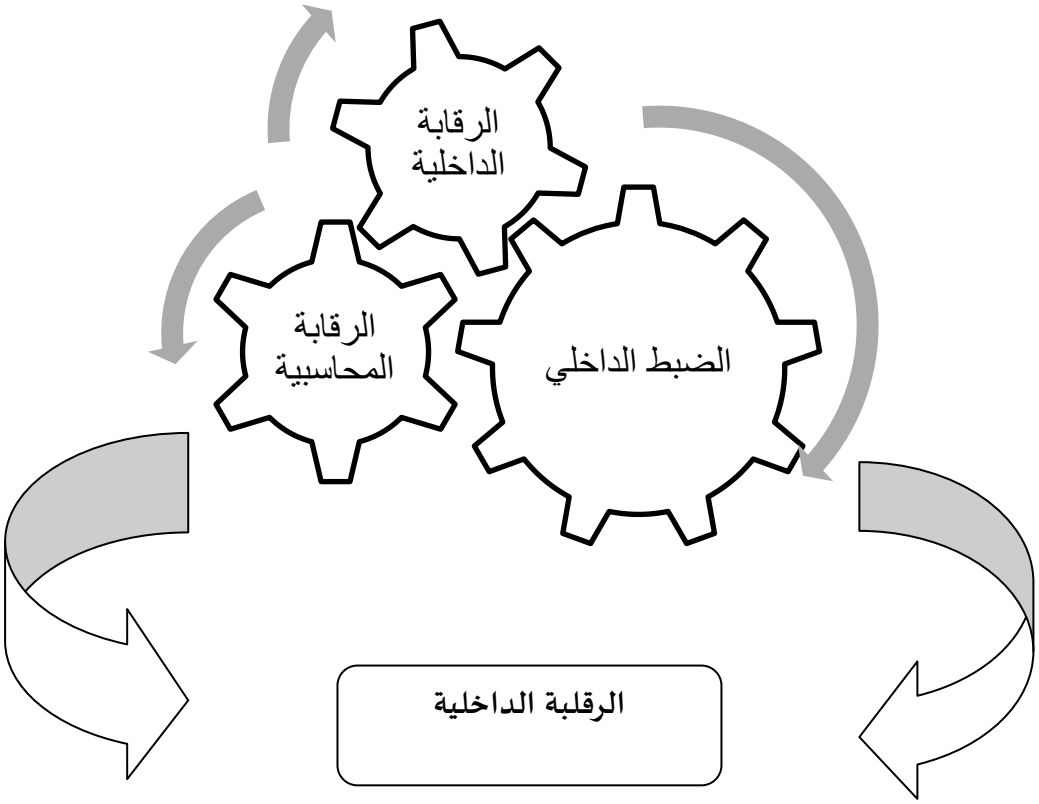

الفرع الرابع :مقومات ومكونات النظام الرقابه الداخليه

1)- مقومات نظام الرقابه الداخليه

وهي مقومات محاسبيه و اداريه

أ- العمليه الاداريه :

تتضمن القيم بخمس وظائف: التخطيط و التنظيم لتحديد الأهداف التوجيه لضمان بقاء الاداء الفعلي ضمن حدود الاهداف المخططة التنسيق اما الرقابه تتداخل مع وظائف الاربعه الاخرى لتحقيق الاداء الفعلي وفق الاهداف المسطره حيث تتكون من اربع خطوات:

- المعايير والأهداف المطلوبة
- فحص الاداء الفعلي وقياسه
- تقييم النتائج التي تم توصل اليها
- اجراء الاعمال التصحيحيه اللازمة

الشكل(8) : مخطط بياني يشمل خطوات الدورة الرقابية

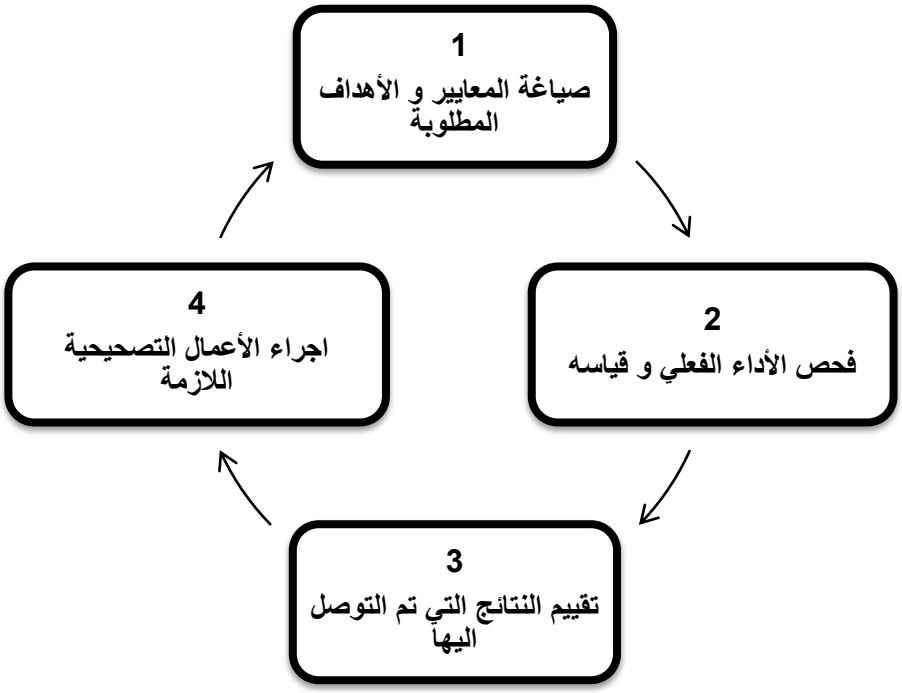

ب- المقومات الحسابيه : يتضمن

- الدليل الحسابي:

الذي ينطوي على عمليات المحاسبيه بما يتلاءم مع طبيعة المؤسسه الاقتصادية والأهداف التي تسعى الى تحقيقها

يجب ان يعكس هذا الدليل نتائج اعمال المؤسسه الاقتصادية ومركزها المالي

يجب توفير حسابات مراقبه اجماليه من اجل ضبط الحسابات الفرعيه

صياغة المعايير والأهداف المطلوبة

فحص الاداء الفعلي وإجراء الاعمال التصحيحيه اللازمة ثم تقيم النتائج المتوصل اليها.

- الدوره المستنديه: يتطلب توفرها من اجل تحقيق نظام جيد للرقابة الداخليه

المجموعه الدفترية التي تؤسس حسب طبيعة المؤسسه وتراعي نواحي قانونيه

الوسائل الالكترونية والاليه المستخدمه التي تعتبر من اهم العناصر لانجاز الاعمال.

- الجراد الفعلي للأصول من اجل السماح لعمليه الرقابه الداخليه لمقارنه بين ما هو موجود فعلا وما هو موجود في السجلات المحاسبيه.

- الموازنات التخطيطية: تتمثل في اجراء المقارنه بين الاهداف المخططه والنتائج الفعليه وبيان اسباب الانحرافات لمحاوله تفاديها.

- المعلومات الاداريه: التي تتمثل في حجم المؤسسة طبيعة نشاطها, تسلسل الاختصاصات, تحديد المديريات, .تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل, كفاءة الافراد, معايير اداء العاملين السليمة داخل المؤسسه

كما تقوم المؤسسه بوضع مجموعات من السياسات والإجراءات لحماية الاصول والضمان صحة البيانات ,للتقارير الماليه والمحاسبية التي تعتبر من اهم وسائل حماية الاصول

الشكل(9) : مخطط بياني يلخص مقومات نظام الرقابة الداخلية

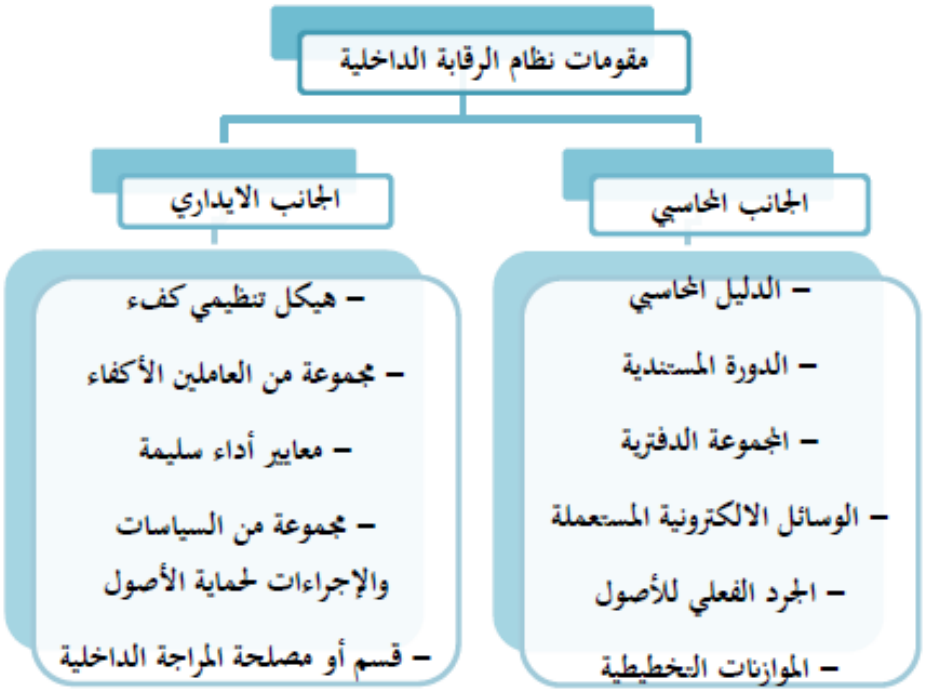

2)- مكونات نظام الرقابه الداخليه

يتطلب تصميم وتنشيد اي نظام للرقابة الداخليه مراعاة الخمس فئات تتمثل في :

أ- بيئة الرقابه:

التي تعتبر ارضيه التي تقوم عليها المكونات الاخرى وأساس تحقيق النظام الرقابي الفعال وهي تتكون من عوامل لها صله مباشره بالاداره حيث تتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الاداريه المختلفة والقيم الاخلاقيه السائدة لدى العاملين والاداره والمعايير السلوكيه المطبقه وكيفيه استخدامها في الواقع العملي, وعوامل لها صله بتنظيم المؤسسه نفسها التي تتمثل في الهيكل التنظيمي ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات وسياسة الافراد وممارساتهم المختلفة ومدى الالتزام بالسياسيات المؤسسة

ب- **تقييم المخاطر:**

اي مؤسسه اثناء مزاولتها لإعمالها تتعرض للعديد من المخاطر والقانونية لهذا لابد من تحديد وتحليلها ومحاوله التخفيف من اثارها ومن اهم هذه المخاطر:

- مخاطر السيوله التي تحدد من خلال معرفه العلاقة بين احتياجات البنك من السيوله لمقاومه المسحوبات من الودائع والتمويل الزيادة في القروض
- مخاطر متعلقة بالاتمان مثل فقدان كل او جزء من الفوائد المستحقه واصل الدين
- مخاطر المتعلقة بالموظفين الجدد الذين ليس لديهم خبره كافيه وتغيرات سريعة تحدث في نظام المعلومات.

ج- **انشطه الرقابه:**

تتمثل في السياسات والإجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابه الداخليه بطريقه ملائمة المخاطر بفعالية وتتمثل في :

- انشطه الرقابه على التشغيل التي تراقب وتتابع تشغيل عمليات المؤسسه
- انشطه الرقابه على اعداد التقارير الماليه التي تهدف الى اعداد تقارير ماليه يمكن الاعتماد عليها الرقابه على الالتزام التي تهدف الى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسه.

د- **المعلومات والاتصالات** :

يهدف الى تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق اهداف المؤسسه والحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الاداريه بالمؤسسة , يجب على المعلومات ان تتصف بالوضوح والدقة وفي المواعيد دقيقه ايضا حتى تتمكن المؤسسه من الاستفادة منها في وظيفتها الرقابية.

و- **المتابعه** :

وهي المتابعه المستمرة والتقييم الدوري لمختلف اجزاء ومكونات هيكل الرقابه الداخليه وذلك للتحقق من فعاليه وكفاءة هذا النظام لان الاجراءات التي تطبقها المؤسسه في كل انواع انشطتها قد تصبح غير كافيه او لا تصلحه للتطبيق من فتره زمنيه الى اخرى

.الجدول (1) : مكونات نظام الرقابة الداخلية

مكونات الرقابة الداخلية	وصف مكونات الرقابة الداخلية	عناصر مكونات الرقابة الداخلية
بيئة الرقابة	السياسات والإجراءات والاتجاه العام والإدارة العليا وأصحاب الوحدة الاقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها.	• القيم الأخلاقية والنزاهة. • الالتزام بالكفاءات. • فلسفة الإدارة ونمط التشغيل. • الهيكل التنظيمي. • تحديد السلطات والمسؤوليات. • سياسة الموارد البشرية.
تقدير المخاطر	تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر التي بإمكانها التأثير في إعداد القوائم المالية طبقا للإطار الدولي للمراجعة	• عملية تقدير المخاطر . • تحديد العوامل التي تأثر على المخاطر. • إمكانية حدوث المخاطر. • قرار إدارة المخاطر.
الأنشطة الرقابية	الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير المالي.	• أنواع الأنشطة الرقابية. • الفصل الكافي في الواجبات. • الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة. • السجلات والمستندات الكافية. • الرقابة المادية على الأصول.
المعلومات والاتصال	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل عمليات المؤسسة والتقرير.	• أهداف المراجعة المرتبطة بالتبويب، التوقيت، الترحيل وتلخيص العمليات.

الفرع الخامس: اهداف نظام الرقابه الداخليه وأهميتها

اهداف الرقابه تتجاوز عمليه كشف الاخطاء والانحراف الى عمليه الاصلاح الاداري لما تضمنه من اعداد ومتابعه وتقويم الى تنميه روح الابداع والابتكار عن طريق كشف وتحديد الجهود الخلاقه التي تستحق الثناء والتشجيع . وأهداف نظام الرقابه الداخليه هي:

- منع الاخطاء والغش والاختلاس
- سرعة اكتشاف ما قد يمنع من هذه الظواهر عن حدوثها تتابع جوانب الكفاءة في استخدام هذه الموارد
- حماية اصول المؤسسه من السرقة وسوء الاستعمال وهي المحافظه على ممتلكات المؤسسه من خلال فرض
- حماية ماديه ومحاسبيه لجميع عناصر الاصول من الاستغلال الغير المشروع وسوء الاستخدام او الضياع اختلاس
- تضمن سلامه العنصر البشري او الموظفين و سوره المؤسسه تجاه المحيط الخارجي التي قد تزول جراء تهديد ,مفاجئ, عامل التكنولوجي الذي يجب ان يبقى مسايرا للتطور المعاصر للتكنولوجيا.

- المحافظه على المعلومات السريه المتعلقة بأنشطه المؤسسه
- ضمان نوعيه ومصداقية المعلومات ودقتها المتعلقة بالوثائق محاسبيه والتي يجب ان تكون صادقه وحقيقة واضحة ومفهومة متلائمة مع نشاط المؤسسه
- السهر على احترام تعليمات الاداره وهو احترام سياسة المؤسسه ومخططاتها وإجراءاتها وقوانينها ويقصد بذلك تطبيق التعليمات وأوامر الاداره وذلك لتفادي الانحراف الطارئة والاتصال السيئ والخلط في المهام
- الاستغلال الامثل للموارد المتاحة وتحسينها وزيادة الكفاية الانتاجيه التي تتمثل في متابعه ارقام الانتاج الفعليه ومقارنتها بالأرقام المخططه للتأكد من انتاج الكميات المطلوبة في المواعيد المحدده
- نظام الرقابه الداخليه نظام الرقابه الداخليه هو وسيله وليست غاية حيث يعتمد المدقق على نتائج التقييم فكلما كانت الرقابه الداخليه فعاله يقلص المدقق من حجم الاختبارات للرقابة الداخليه

تكمن اهميتها في انه ينتج عنها معلومات ماليه يمكن الاعتماد عليها بالاضافه الى انها تساعد على تحديد انواع وأخطاء المحتمله

العوامل التي تؤثر على الاخطاء الجوهريه ومعرفه نقاط القوه والضعف لدى المؤسسه كما يعمل على حماية اصول المنشاة من السرقة اختلاس.

المطلب الثالث :دراسة نظام الرقابه الداخليه

الفرع الأول : الوسائل المستخدمه في نظام الرقابه الداخليه

هي اساس اختبار مدى تاديه النظام لمهامه وتحقيق اهدافه وتتمثل في

1)- خطه تنظيميه:

هي خطه تستجيب في كل الحالات الى القرارات التي تتخذها الاداره محاوله منها توجيهها نحو ما يخدم مصلحه وأهداف المؤسسه ولذلك يجب اولا تحديد اهداف العامه للمؤسسة والهيكل التنظيمي مع مختلف مسؤولياته وإبراز العلاقة التسلسلية بين مختلف المستويات الانشطه, تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل, العمل على رفع فعاليه وكفاءة العمليات التشغيلية وحماية اصول المؤسسه.

2)- المنهج والاجراءات:

هي من بين اهم وسائل تحقيق اهداف نظام الرقابه الداخليه حيث يساعداني على حماية الأصول الالتزام بسياسيات الاداريه الموضوعة نها توضيح بعض النقاط الغامضة او محاوله التعديل في اجراء ما لتحسين اداء المؤسسه

3)- انشطه التحقق والتنقيط:

تعرف الى ضمان رقابه جيده من اجل التوصل الى نتائج صحيحة كما انها تظهر مدى الالتزام بشروط الموضوع داخل النظام وكذا احترام الواجبات والإجراءات داخل المؤسسة , تكمن عمليه التنقيط في كل ما

يخص مراقبه المعلومات والبيانات المحاسبية مطابقة البيانات والمعلومات في الواقع وما هو مسجل, واذا كان هذا العمل يسند الى شخص اخر غير الذي انجزها.

الفرع الثاني اساليب دراسة نظام الرقابه الداخليه

يعتمد على مجموعه من الادوات والأساليب نذكر منها

1)-اسلوب قوائم الاستقصاء:

وهي مجموعه اسأله مرتبطة بكل مكون من مكونات نظام الرقابه الداخليه والاجابه عليها تكون بصوره نعم او لا و يمكن ان تكون هذه القوائم الخاصة بالرقابة الداخليه فعاله وذات كفاءة عند توثيق فهم المراجعه لأنظمه الرقابه الداخليه.

تتميز هذه القوائم بهيكليه ثباتها وتنظيمها كما تساعد في وضع برنامج عمله حصر المعلومات التي يحتاجها النظام وهذه المعلومات تسمح له بتكوين رأي اولي عن الاداره والواقع الحقيقي للمحاسبية

:من بين الاهداف التي تحققها هذه القوائم

- التفرقه بين اسباب القصور البسيطة والجسيمة في الرقابه الداخليه
- احتواءها على وصف تفصيلي لنواحي ضعف الرقابه الداخليه
- اظهار مصادر المعلومات المستخدمه في الاجابات عن كل الاسئله وتحقيقات التي تمت للتأكد منها.

2)- الاسلوب الوصفي للرقابة

اظهار كيفيه سير العمليه من بدايتها الى نهايتها وتحديد ما اذا كان النظام يتضمن تغييرات او ينقص بعض الضوابط الرقابية ذلك عن طريق توجيه اسئله للموظفين والمسؤولين وترتيب الاجابات وتسجيلها من طرف المراجع يكون الوصف على نوعين:

وصف من قبل شخص خاضع للمراقبة ويكون هذا الوصف شفهيا يعطي اكبر كم من المعلومات لأنه لم يتم التحضير له مسبقا

وصف من طرف المراجع يكون كتابيا وهو تنظيم الافكار ومعارف المراجع وهو كتابه اهم ملاحظات ونتائج الاختبارات التي سبق القيام بها

3)-الاستبيان الاحصائي:

ان المجتمع هو مجموعه البيانات التي يرغب المراجع في اختبارها للتوصل الى استنتاجات فهذا الاستبيان هو طريقه تسمح انطلاقا من عين ماخوذه عشوائية في المجتمع المرجعي ثم تعميم الملاحظات من هذه العينه على .المجتمع.

4)- المقابلات:

الهدف منها هو اخذ رأي اولي على مختلف الانظمه المكونه للمؤسسة حيث يقوم المراجع بتنفيذ مقابلات معمقه مع المدراء المعنيين هو يتم تحضيرها بناءا على خبراته ومساعده الزملاء.

5)- خرائط التدفق:

هي رسم بياني يستخدم رموز لتمثيل المستندات ومسار تدفقها داخل المؤسسه سائل الحديث التي انتشر استخدامها مؤخرا لجمع المعلومات عن نظام الرقابه الداخليه ان المراجع يعتمد على رؤية شامله للإجراءات المستعمله في مختلف المصالح والتي تكون ملحقه بالوثائق الرئيسيه المستعمله او المحرره من قبلها وهي نوعان

- خرائط تدفق العموديه التي تتميز بالانتقال من مصلحه الى اخرى بشكل عمودي وذلك باستعمال الرموز والأشكال المذكورة في جدول اشكال ورموز خرائط التدفق.

- خرائط التدفق الافقيه التي تتميز بالانتقال من مصلحه الى اخرى بشكل افقي وهي الاخرى تعتمد على رموز وأشكال التدفق.

الجدول (2) : رموز وأشكال خرائط التدفق

الرموز الأساسية		الرموز الخاصة بالعلاقات	
	مستند أو وثيقة		نقطة بداية المخطط
	المعالجة أو العمليات الإدارية		رابط خارج الصفحة
	المراقبة		اختيار أو قرار
	تصنيف نهائي		سير الوثائق
	تصنيف مؤقت		سير المعلومات
	سجل أو ملف		الخروج من المخطط
			الإرسال إلى آخر الصفحة
الرموز الخاصة بالمعلوماتية			
	المراقبة		لائحة معلوماتية
	معالجة معلوماتية		قرص ممغنط

الجدول(3) : خريطة التدفق العمودي

زبون:..... خريطة:..... التاريخ:.....		
وصف كتابي (نثري)	عملية رقم:.....	وصف بياني

الجدول (4) : خريطة التدفق الافقي

زبون:..... خريطة:..... التاريخ:.....					
مصلحة (أ)	مصلحة (ب)	مصلحة (ج)	مصلحة (د)	مصلحة (هـ)	مصلحة (و)

الفرع الثالث دراسة وتقييم نظام الرقابه الداخليه

1)- الفحص المبدئي لنظام رقابه الداخليه:

يقوم المراجعون والمدققون بهذا الفحص للإيمان بالمعلومات الكافيه عن البيئة التي يعمل فيها نظام الرقابه من ناحية وطبيعة تدفق العمليات الماليه ويساعد على:

- التعرف على طبيعة الدوره المستنديه لعمليات المؤسسه والمستندات المستخدمه فيها وطبيعة وظيفة كل مستند .
- التعرف على مرحله تشغيل البيانات الوارده في هذه المستندات وطريقه معالجتها وتحليلها
- التعرف على مرحله المخرجات لنظام المحاسبه المتمثله في مجموعه القوائم والتقارير الماليه التي ينتجها النظام المحاسبي والغرض من اعدادها وطبيعة مستخدمها.
- التعرف على هيكل الاداري للمؤسسة وما يحتويه من مسؤوليات اداريه متعددة

- التعرف على توزيع خطوط المسؤولية داخل هذه المستويات وطبيعة الخطوط الاتصال فيها افقيا وراسيا
- التعرف على طبيعة الاشراف والاداره بالنسبة لنظام الرقابه الداخليه المطبق في المؤسسه
- التعرف على وظائف وخدمات التدفق الداخلي في المؤسسه وطبيعة عملها ودورها في تحقيق الرقابه
- التعرف على انواع المعاملات التي تقوم بها المؤسسه وكيفيه التصريح بها
- التعرف على طرق معالجه البيانات التي تتبعها المؤسسه يدويا و الكترونيا

2)- نتيجة الفحص المبدئي:

القيام بالفحص المبدئي يمكننا استنتاج ما يلي

عدم الاعتماد على نظام الرقابه الداخليه وذلك من خلال نتائج الفحص المبدئي الذي قام لهذا النظام على اساس انه لا جدوى من دراسة تقييم النظام بشكل تفصيلي وانه هو بهذا الشكل لا يصلح في مجال تحديد نطاق الاختبارات الاساسيه للتدقيق وأيضا ان هذه الدراسات الاضافيه قد تكلف نفقات تفوق بكثير المنافع المتوقعه منه

و على نظام الرقابه الداخلية وذلك عندما يتوصل الى ان نظام الرقابه الداخليه المطبق في المؤسسه يمكن الاعتماد عليه في مجال وضع برنامج عمله ولذلك فعليه الاستمرار في فحص وتقييم النظام لتحديد مدى كفاية اساليب وإجراءات الرقابه في تحديد الاخطاء والمخالفات الجهويه.

3)- التقييم النهائي:

على دور الفحص المبدئي ونتائج الاختبار تحديد مقدار ادله المفصله التي تتعلق بارصده القوائم الماليه اللازم الحصول عليها, التعرف على مواطن ضعف النظام والتي يجب تبليغها لاداره المؤسسه ويعتبر هذا القرار من ,نتائج عمليه اختبار نظام الرقابه الداخليه

الشكل(10) : مخطط بياني يلخص دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية

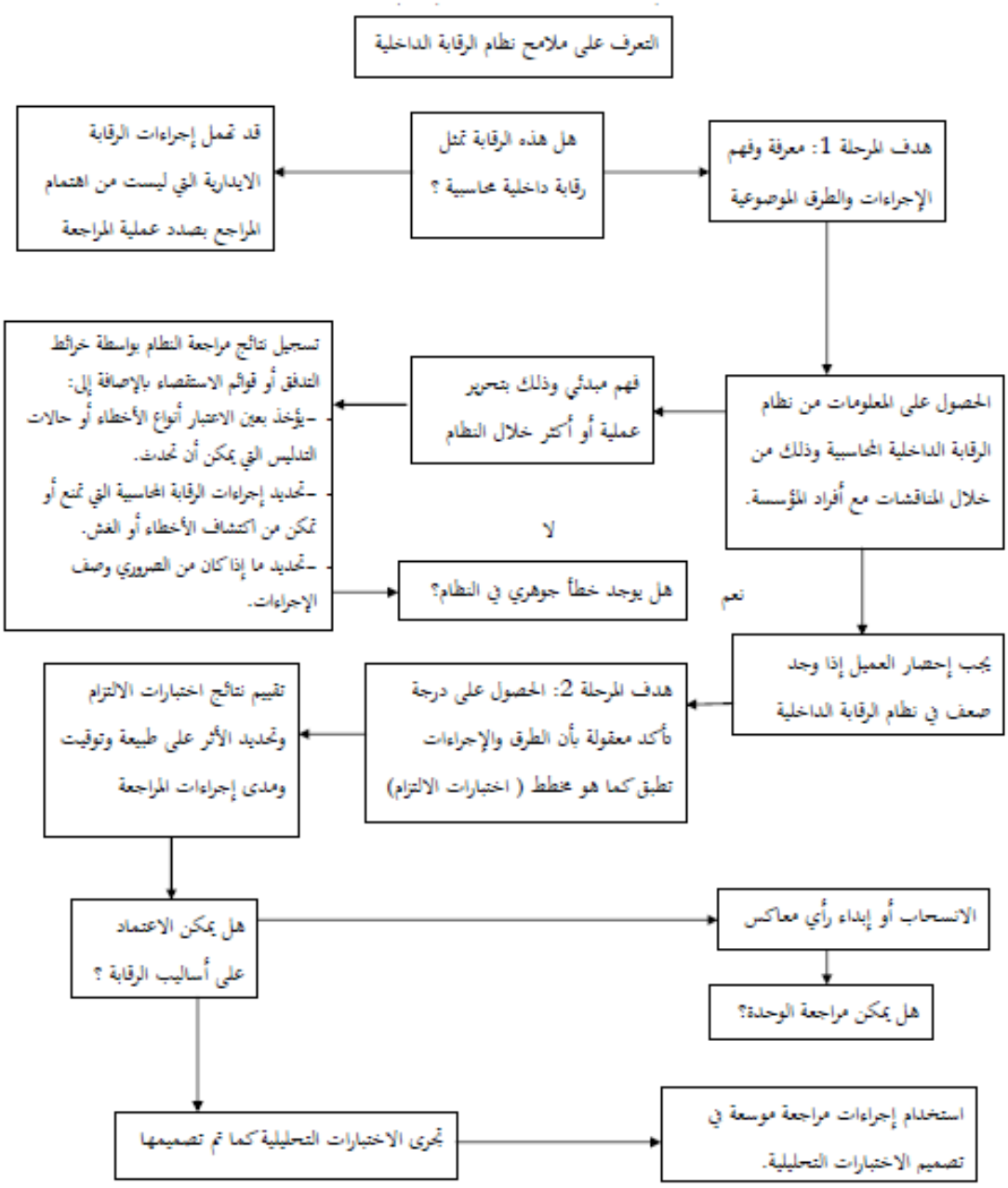

الفرع الرابع : الاجراءات التنفيذيه لتحقيق نظام الرقابه الداخليه

وهي اجراءات من شهر من شانها ان تدعم المقومات الرئيسيه للنظام الرقابه الداخليه وتعتبر بمثابة حجر الاساس للمبنى من بين الاجراءات المختلفة ما يلي:

1)- اجراءات تنظيميه اداريه وتنفيذيه :

تخص هذه الاجراءات اوجه النشاط داخل المؤسسه فقط نجد وإجراءات تخص الاداء الاداري من خلال تحديد الاختصاصات وتقسيم واجبات العمل داخل كل مديريه مما يضمن فرض رقابه على كل شخص, توزيع وتحديد المسؤوليات مما يتيح معرفه حدود النشاط لكل مسؤول ومدى التزامه بمسؤولياته عمليه التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها, المستندات من اصل وعده صور, اجراء حركه التنقلات بين الموظفين بما لا يتعارض مع حسن سير العمل حيث لا يترك الى اي موظف التصرف الشخصي الا بموافقة شخص مسؤول عنه وتنقسم هذه الاجراءات الى:

- تحديد اختصاصات من اجل تحقيق اهداف المؤسسه الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية يكون ذلك عبر تضافر الجهود وذلك من خلال القيام بكل شخ بعمله حسب اختصاصه ومنه فقد اصبح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل المؤسسه في اطار سياستها واجب حتى لا يسمح بالتضارب بين الاختصاصات كل مديريه من المديريات الموجودة فلكل منها اختصاصها ويمكن تجزئتها داخل دوائر ومصالح الى غاية اخر نقطه من الهيكل التنظيمي.

- تقسيم العمل ويكون ملائما يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسه بمنعه لتضاربها وتداخلها كما انه يقلل بدرجه كبيره من احتمالات وقوع الاخطاء السرقة والتلاعب بما انه يقوم على الفصل بين اداء العمل وسلطه تسجيله وذلك بالفصل بين وظيفتي للأداء وتسجيل المحاسبي الذي يمنع التلاعب في التسجيل البيانات المحاسبية بين سلطه الاحتفاظ بالأصل وسلطه تسجيله من احتمالات سرقه الاصول نظرا لان الاحتفاظ بالأصل يكون ضمن اختصاصات موظف معين, الفصل بين سلطه الاحتفاظ بالأصل وسلطه تقرير الحصول عليه التي تقلل من احتمالات وقوع التلاعبات والاتفاقيات ذات المصلحه الشخصيه.

- تقسيم العمل المحاسبي يكون انطلاقا من عدم افراط شخص واحد بالقيام بعمليه معينه ومنه فهذا يسمح بإعطاء رقابه داخليه يخلقها هذا التقسيم بمراقبه عمل كل موظف بموظف اخر وهذا يساعد على كشف تزوير والتلاعب في حال وقوعها.

- توزيع المسؤوليات هذا الاجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين اذ يمكن من تحديد تعبيه الاهمال او الخطأ لهذا تحدد مديريات وأشخاص في ذات الوقت مسؤولين عن المحافظه على الممتلكات وعمليات المؤسسه وعلى تقارير العمليات والموافقة عليها يقوم هذا الاجراء بإعطاء نظام الرقابه الداخليه فعاليه اكبر من خلال تحديد وبدقه المرتكب للخطا وعدم قدرته من التملص ومن جهة اخرى يطفئ الجديه والدقة في تنفيذ العمل من طرف الموظف.

2)- اجراءات تخص العمل المحاسبي:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبيه السليم من بين اهم المقومات المدعمه نظام الرقابه الداخليه الفعال ذلك ذات من الواضح وضع اجراءات معينه تمكن من احكام رقابه دائمة على العمل المحاسبي من خلال التسجيل الفوري للعمليات للتأكد من صحة المستندات, اجراءات مطابقة دورية تمكن هذه الاجراءات من دعم المقومات التي يقوم عليها نظام الرقابه الداخليه الفعال من اهمها:

أ- التسجيل الفوري للعمليات:

الذي يعتبر من بين وظائف المحاسب الذي يسجل العمليه بعد حدوثها مباشره بغيت تفادي تراكم المستندات وضياعها لذلك في السرعة التي تصاحبها الدقه في التسجيل تمكن السرعة في ترتيب وحفظ المستندات المحاسبيه الذي يكون بدون شطب, او تسجيل فوق تسجيل آخر ولا يجب ان يلغي التسجيل معين ألا وفق طرق معروفه كطريقه التمام الصفري اوعر ست تسجيل ثم اثبات التسجيل الصحيح.

ب- التاكد من صحة المستندات:

مراعاة بعض المبادئ الاساسيه عند تصميم هذه المستندات منها البساطه التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته, عدد الصور اللازمة حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمركز النشاط, ضمان توفير ارشادات عن كيفيه استخدامها وتوضيح خطوات سيرها, استعمال الارقام المسلسله عند طبع نماذج المستندات مما يساعد على اجراء عمليه الرقابه و على العوده اليها عند الحاجه. كل هذه وغيرها تمكن المحاسب من سهوله التأكد من المستند ومن بيانات التي يحتويها . حيث يجب ان يعد على مطبوعة مخصصه لهذا الشأن, وان يتم اعداده بدون شطب ويحمل كل الايضاحات اللازمة بغيت تفادي الخلط والتأويل, ان يكون الممضى عليه من طرف المسؤولين المؤهلين وان يدخل في اطار اختصاصاتهم وان يحتوي على تاريخ.

ج- اجراء المطابقات الدوريه:

- من بين اهم الاجراءات التي تفرض على العمل محاسبي داخل المؤسسه لتقريبه من الواقع بما ان هذه المستندات يمكن ان تكون غير صحيحة, هي احدى الطرق التي تكشف بين مختلف مصادر المستندات من جهة ومن جهة اخرى بين المستندات الحقيقية والمغلوطة.
- ترتبط فعاليتها ب اجراء مقاربه على الاقل مره في الشهر, يجب استلام الاوراق الوارده من البنك مباشره من قبل الشخص الذي يقوم بالمقاربة ولا يدخل ضمن وظيفة تسيير الصكوك, كما يجب ان لا يقوم بالتسجيل المحاسبي في اليوميه المساعده المتعلقة بالبنك, اتباع طريقه واضحة لإجراء هذه العمليه
- كما يمكن اجراء مقاربات دوليه اخرى من بينها.
- مقاربه حسابات المولودين في المؤسسه بأرصدتهم الحقيقيه على مستواهم وذلك عن طريق اجراء عمليه الاستبيان للتأكد من قيمه الدين الحقيقيه وطبيعة الدائنين.
- مقارنه حسابات الزبائن في المؤسسه بأرصدتهم الحقيقيه على مستواهم وذلك عن طريق اجراء عمليه استبيان للتأكد من قيمه الحق الحقيقيه وطبيعة المدينين

- مقاربه حسابات المخزونات بما هو موجود فعلا على مستوى المخازن وذلك عن طريق عمليه الجرذ المادي للخزونات
- مقاربه حسابات الاستثمار بما هو موجود فعلا على مستوى المؤسسه وذلك باستعمال الجردل المادي للاستثمارات
- مقارنه حسابات الحقوق المختلفة بما هو موجود فعلا, وحسابات الديون المختلفة بما هو حقيقي, والمبيعات بما تم بيعه فعلا, والأعباء بما تم تحمله فعلا

3)- اجراءات عامه :

مكمله لما سبقتها بتفاعل جميع هذه الاجراءات يستطيع نظام الرقابه الداخليه تحقيق اهدافه المرسومه.

أ- التامين على ممتلكات المؤسسه:

وهو اجراء عام تقوم به المؤسسه عن طريق استغلال مواردها والحفاظ على ممتلكاتها من خلال التامين عليها من كل الاخطار المحتمله سواء طبيعيه او بفعل فاعل كسر او الحريق مؤسسه في هذا الاطار الى التامين على الممتلكات ضد اخطار بغيت تفادي الخسائر.

ب- التامين ضد خيانه الامانه:

يخص التامين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها من جهة اوصرفها او الذين يدخلون ضمن اختصاصهم التسيير المادي للبضائع الاوراق الماليه او التجاريه ضد خيانة الامانه.

ج- اعتماد رقابه مزدوجة:

يستعمل هذا الاجراء لما يوفره من ضمان للمحافظة على النقدية ومن شانه ان يعمل على حماية النقدية, تفادي التلاعب والسرقة, انشاء رقابه ذاتيه وتدعي مقومات مدام الرقابه الداخليه.

د- ادخال الاعلام الالي :

يعتبر من اهم الوسائل التي يتم بها تشغيل نظم المعلومات فمن خلاله يمكن لأي نظام المعلومات المحاسبيه على وجه الخصوص مواصله العمل بغيت توليد معلومات بشكل سريع ان تنفيذ العمل المحاسبي اليا له مبررات عده من بينها حجم عدد العمليات الهائل وسرعة معالجه البيانات الفائقة, تخفيض نسبه الخطأ في المعالجه وامكانيه الرجوع او استشاره المعطيات بسرعة.

الشكل(11): مخطط بياني يمثل اجراءات نظام الرقابة الداخلية

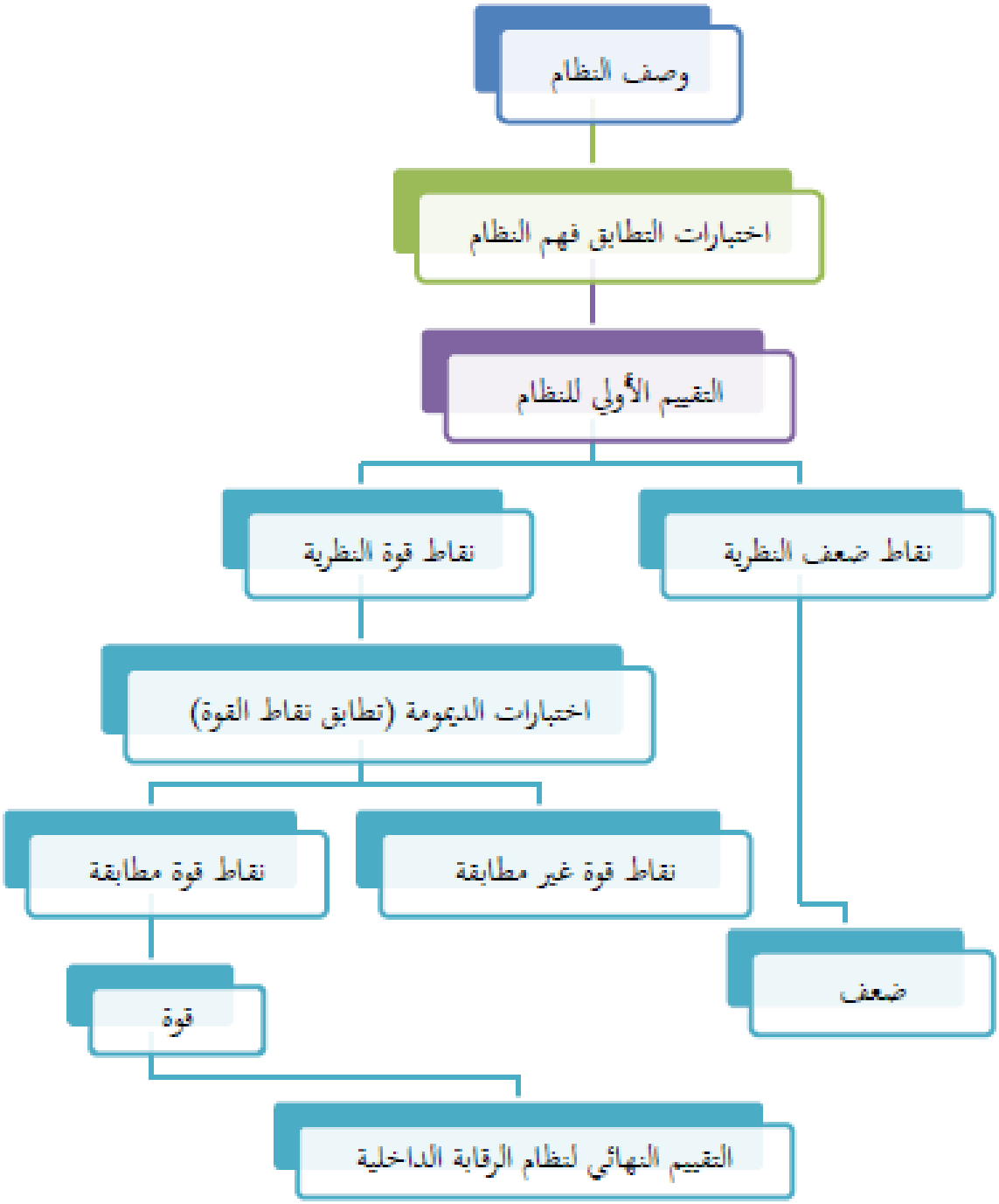

المطلب الثالث: نظام الرقابه الداخليه على انشطه البنوك

يتعين على البنوك بناء نظام رقابه داخليه يعتمد على معايير محدده تكون في شكل خطة تستجيب لواقع البنك ضمن محيطه لمقارنه النتائج بها وقياس الاداء لتأكد من مطابقته بالخطط المرسومه والصحيحة اذا ثبت وجود انحراف ومنه فهو يجعل البنك في حاله تأهب واستعداد لمواجهه التحدي تهديدات والأخطار المحدقة وهذا في اطار امكانياته المتاحة, كما يمكن له اعداد خطط ورسم استراتيجيه انطلاقا من المعلومات والبيانات التي يوفرها هذا النظام.

الفرع الأول نظام الرقابه الداخليه على الاستثمار

ويشمل

1)- الرقابه الداخليه على الاصول الثابتة:

وهي الحصول على اكبر قدر ممكن من المبلغ المستثمر في هذه الاصول تمثل مصروفا مهما من المصروفات التي تحمل لحساب الارباح والخسائر ينتج خسائر تفوق حجمها ان لم تكن هناك رقابه كافيه.

أ-اهداف الرقابه الداخليه على الاصول الثابته:

وجود سياسة محدده مسبقا للاستثمار في الاصول الثابتة, احكام الاشراف على الاصول واقتنائها وتشيدها, الحصول على اقصى كفاية من استخدام هذه الاصول في الحصول على الدخل, وجود سجلات مناسبة .لتسجيل الاصول لتسهيل الرقابه عليها.

ب- الاجراءات العامه لتحقيق نظام الرقابه الداخليه على الاصول الثابتة:

- وجود دفتر او سجل فرعي يفتح فيه حساب كل وحده من هذه الاصول
- وجود نظام الاعتماد او التصريح الذي يستخدم اوامر تشغيل داخليه بارقام متسلسلة
- وجود تقارير متتابعة
- وجوب اجراء جرد فعلي بصفه دوريه للتحقق من وجود الاصول ومن حالاتها وفي اماكنها

2)- الرقابه الداخليه على الاوراق الماليه:

الاوراق الماليه هي السندات الحكوميه تعتبر ضمان استثمارات البنك لهذا وجب وضع رقابه داخليه بشأنها, من بين عناصر هذه الرقابه الفصل بين الواجبات ما بين المسؤول عن تصريح بشراء او بيع الاوراق الماليه والمسؤول عن حفظها , يجب الاحتفاظ بسجلات تفصيلية كاملة لجميع الاوراق الماليه المملوكه للبنك.

3)- تقييم نظام الرقابه الداخليه للاستثمارات :

ويكون ذلك من طرح عده تساؤلات منها:

- ان كان البنك قد اعد خطه طويلة الاجل لاستثماره
- امل بنك بالجرد الفعلي لعناصر الاستثمارات على الاقل مره واحده في السنه
- ان كان البنك يحتفظ بملف كل استثماراته ويحتوي فاتورة الشراء

- ان توفر البنك على بطاقات تفصيلية لعناصر الاستثماراته الممسوكة بانتظام
- ان وجد بالبنك تسجيل محاسبي واضح للعمليات الاستثمارية والمطابقة لوثائق الاثبات الخاصة بها

الفرع الثاني: نظام الرقابه الداخليه على دوره المقبوضات والمدفوعات

1)- الرقابه الداخليه للعمليات النقدية:

التي تهدف للتأكد من ان جميع العمليات النقدية التي كان يجب استلامها قد تم استلامها فعلا بدقه وان جميع المدفوعات النقدية قد تمت لأغراض مشروعه وانه من اعتمادها من جهة اداريه مختصة وان تكون قد سجلت في دفتر بطريقه صحيحة.

2)- الرقابه الداخليه لمدفوعات النقدية:

وهي تلك المبالغ الماليه التي تدفعها مقابل الخدمه قدمت لها او التي تدفعها الى اصحابها الاعتبارها مؤسسه ائتمانية داخليه و خاصة ان كانت المدفوعات النقدية كبيره القيمه وفي هذه الحاله فان استعمال الشيكات يسهل تحقيق الرقابه على المدفوعات عن طريق حصر السلطة على القليل من الاشخاص الذين لهم حق التوقيع على الشيكات, كما انها تحمل اموال من التلاعب بها وصرفها في غير موضعها.

فهناك اجراءات رقابية يجب اتخاذها حيث انه يجب استخدام شيكات مطبوعة بأرقام متسلسلة وان تكون مبالغ الشيكات مكتوبة بالأرقام والأحرف مع التوقيع كما انه لابد من الاشخاص الذين لهم حق التوقيع على الشيكات ان يقوم بمراجعه عامه للمستندات المرافقه للشيك طبله التوقيع وان يكون لهم صله بالنقدية او الدفاتر المتعلقة بهذه العمليات.

اما ان كانت مدفوعات النقدية صغيره القيمه فستتم عن طريق صندوق المصروفات النشرية الذي تطبق عليه نظام الرقابه الداخليه كما يلي :

وان تتركز مجموعه من الصناديق المصروفات في شخص واحد ولا يكون له علاقة بالعمليات النقدية يتطلب الامر وجود مستند على كل مبلغ يصرف من صندوق المصروفات النشريه ويجب ان تتوفر هذه المستندات من دفاتر مطبوعة بأرقام متسلسلة وتتم كتابه المبالغ بالأحرف والأرقام ويوقع عليها بواسطة شخص الذي استلم النقدية

3)-الرقابه الداخليه على المقبوضات من العملاء

- تقوم اداره الحسابات بتحرير ايصال توليد النقدية من دفاتر ايصالات مطبوعة بأرقام متسلسلة ويرسل الاصل الى الخزينة كما يقوم القسمه الحسابات بتسجيل هذه الايصالات في كشف يوضح قيم اسم العميل ورقم الايصال والمبلغ.

- يطلب من العميل التوجه الى الخزينة لايداع المبلغ وخاتم اصل الايصال و تسليمه الى العامل
- تتم مطابقة الكشف في المعمول في قسم الحسابات بكشف الصراف وتتم محاسبه الصراف على هذا الاساس.
- على جميع المقبوضات ان توضح الجزر الاكبر منها يوميا في البنك المركزي كما قد تكون المقبوضات النقدية للمؤسسة البنكيه بالعملة الوطنيه او الصعبة

4)- الرقابه الداخليه الخاصة بالأوراق التجاريه:

تقوم المؤسسه البنكيه بتحصيل الاوراق التجاريه لصالح العملاء وضمانها كما يقوم بخصمها فإذا ما احتاج صاحب الورقه الى اموال فانه يقوم بخصم الورقه التجاريه كما يفضل ان يتم جرد فعلي للأوراق التجاريه من حين الى اخر ومطابقة نتيجة الجرد مع السجلات مع الاوراق التجاريه

الفرع الثالث: نظام الرقابه الداخليه في الحاسوب

الحاسب الى القدره على التمييز الامور التي تتعدى حدود المعقول وبفضل نظام الرقابه الداخليه يمكننا تفادي هذا النوع من الاخطار بوضع مؤشرات وضوابط لتحديد منطقيه وصحة البيانات المدخله بمعرفه مكونات نظام الرقابه.

1)- الرقابه العامة تمنع حدوث الاخطاء وهي:

- الرقابه التنظيميه التي اصبحت مركزه في نظام الحاسب ولذلك تصبح عمليه الاستقلال التنظيمي او الفصل الملائم من بين مهام الحاسب.

- التوثيق وهو الوصف الكتابي وخرائط التدفق وقوائم المطبوعات ونماذج المستندات والتقارير التي تعرف بأهداف النظام كما يخدم في عمليه الرقابه لأنه مصدر الاساسي للمعلومات.

- رقابه الاجهزه والبرامج وهي وهي مراقبه نظام الحاسب نفسه لاكتشاف اي قصور في اداه الاجهزه مقاييس الامن عمليات الحماية الماديه للاجهزه والبيانات ككل اجب توفير امن البيانات المحافظه على سلامه وخصوصيتها داخل نظام الحاسب وامنى الاجهزه وذلك بإجراء اجراءات خاصة للمحافظة على الوجود المادي لأجزاء الماديه.

2)- نقابه التطبيقات :

ز هي رقابة مكتشف و مصححة في طبيعتها فتكتشف الاخطاء بحد حدوثها ومصححه لانها تتأكد من ان هذه الاخطاء قد تم تصحيحها كما انها تركز على دورات العمليات والنظم التطبيقيه المشتركه في هذه الدورات تجميعها في ثلاث مجموعات:

- **رقابه المداخلات** التي تهدف الى التأكد من تسجيل كل العمليات المصرح بها وكاملة ودقيقه وان كل الاخطاء المحتمله قد تم اكتشافها وذلك بإدخال البيانات التصريح والتسجيل والإعداد والإدخال الى الحاسب.

- **رقابه التشغيل** التي تهدف الى المحافظه على الاصول وسلامه البيانات اثناء الفترة بعد ادخالها وقراءتها الى ان يتم تسليمها كمخرجات الى مستخدم المعلومات.

- **رقابه المخرجات** تعرف الى تحقيق المحافظه على سلامه المعلومات التي يتم انتاجها وتوزيعها اما في شكل تقرير مطبوع او مرئي على الشاشه الى المستخدم او تخزينها على وحده تخزين ثانوي بغرض الاستخدام فيما بعد والى العمل على الانتاج والاستخدام الفعال لتقارير النظام التطبيقي.

الفرع الرابع.:نظام الرقابه الداخليه في عمليات القرض

يهدف الى التحكم في المخاطر البنكيه تقسيم وتغطيه المخاطر ومنح القروض غير المرخص بها وعدم كفاية الضمانات المحدودة الممنوحة

1)- نظام الرقابه الداخليه على قروض الزبائن :

- على القروض التي تجاوز قيمه معينه
- على كل التي قد تحتوي على مخاطر عاليه كطبيعة نشاط مؤسسه تمر بوضعيه صعبه قروض غير مسموح بها قروض التي توقف عن توقف عن سدادها
- يقوم النظام بإعداد بطاقة تحليل قروض ومراقبه مدى صحة التقسيم والترتيب المحاسبي لها كما يفحص ملفاتها ويركز بصفه خاصة على عدم تجاوز القرض القيمه القصوى والمرخص بها ووجود ضمانات خاصة الكافيه لهذا القرض المسموح به اصلا

2)- تقييم نظام الرقابه الداخليه الخاصة بعمليات القرض

اهدافه ضمان اكبر درجه ممكنه من الصحة والمصداقية للمعلومات كما تلجا البنوك الى تحقيقات التي تعتبر عنصر اساسي لتحديد المخاطر البنكيه وتقيم المراقبه الداخليه وتوجيه القرارات اداره البنك التحكم في المخاطر يستدعي تقييم فعاليه وصرامة اجراءات المراقبه الداخليه في البنوك ولهذا تلجا الى تقييم مخاطر القرض وتسيرها.

أ-يتمثل تقييم مخاطر القرض في:

- سوء تقييم نوعيه القروض الممنوحة
- تقدير خاطئ للمؤونات المخصصه لتغطيه القروض
- عدم دقه وصحة المعلومات المسجله في ملفات القرض
- تسجيل محاسبي خاطئ للعمليات

ب-يتمثل تقييم تسيير المخاطر في :

- غياب سياسة عامه للبنك
- التسامح والليون في تحديد المسؤوليات ونقص تحليل الملفات القرض حسب المعايير
- متابعه ومراقبه الالتزامات المتنازع فيها وتقدير خاطئ لامكانيه المدين في القدره على التسديد
- سوء التنظيم الداخلي للبنوك وتطبيق اجراءات غير ملائمة مع الاوضاع
- التهاون في المطالبه بالضمانات والتأمينات المعقودة عليها
- ضعف المبررات التي تدعم اختيار القرض وعجز النظام المعلوماتية في تحقيق اهداف البنك
- تغطيه متاخره للقروض وسوء تسيير المحفظه الماليه للبنك
- عدم فعاليه نظام المعلومات ومراقبه التسيير

3)- تقييم محيط المراقبه الداخليه

- يتم ذلك عبر تغطيه وتوزيع المخاطر واختيار سياسة تجاريه واضحة
- القيام بإجراءات صارمة في ما يخص المصادقه والتصريح
- يجب ان تكون ملفات القرض شامله لكل المعلومات الضرورية كما يجب ان تكون المتابعه مستمرة للمخاطر
- وأخيرا الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة.

خلاصه الفصل

تعد الرقابه الداخليه ضرورة حيوية للتأكد من حسن السير الخطط المرسومه للبنك ومن ان الانجاز يسير حسب ما قرر له وهي بهذا تعتبر وظيفة لها علاقة مع العناصر العمليه الاخرى , وبشكل خاص التخطيط واتخاذ القرارات, ومن مقومات الاساسيه لنجاح نظام الرقابه الداخليه وزيادة فعاليته اهميه توفر ادوات وأساليب رقابه مناسبة لانجاز الخطط المرسومه سواء كانت ترتيبات الاداريه لغرض تقسيم الاعمال وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات وهذا يمثل تحديد مجالات نظام الرقابه الداخليه في القسم الاداري الذي يعتمد اساسا على التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابه الداخليه المعمول بها داخل المستويات الاداريه المختلفة مع الزاميه وجود نظام التقارير يخدم الرقابه الداخليه.

كذلك فان تقييم نظام الرقابه الداخليه الماليه يمكن من توفير الدليل الاساسي لمجال الرقابه الداخليه والتقييم الدوري للعمليات المحاسبيه الذي يوفر الثقة والتكامل للمعلومات الماليه.

الفصل الثالث

دراسة حالة

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تمهيد :

لقد تطرقنا في الفصلين السابقين إلى عموميات حول الرقابة الداخلية ودور نظام الرقابة

الداخلية في معاجة مخاطر القروض البنكية وإظهار التقارب بين المعلومات النظرية التي تم التطرق إليها في الفصول السابقة اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية كدراسة حالة للتعرف على وضعية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية. و سوف نقارن بين وكالتي مستغانم و المسيلة .

إن الرقابة الداخلية، عموما مجموعة من الاجراءات التي يجب أن تضمن عن يقين إدارة الاعمال بصفة منظمة وحذرة ،واستعمال اقتصادي وناجع للوسائل المجندة، إلى جانب المعرفة والتحكم في المخاطر بالاضافة إلى نزاهة ومصداقية المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتسيير مع ضرورة احترام القوانين والانظمة والسياسات والإجراءات الداخلية.

وحتى يحقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية مختلف أهدافه، وجب تصميم نظام رقابة داخلية فعال على جميع العمليات التي تقوم بها كل أجهزة الصندوق من جهة والصناديق الجهوية التابعة له من جهة أخرى بما تحتويه هي أيضا من أجهزة فرعيه ويطبق هذا النظام بجميع مقوماته الادارية والمحاسبية والمالية على جميع الاجهزة في جميع المستويات الإدارية حتى يتم تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية في ظل الإطار التشريعي والتنظيمي العام للوكالة.

المبحث الاول : لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحظى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمكانة هامة في السوق المصرفية الجزائري، إذ يعتبر واحدا من بين البنوك الجزائرية البارزة علي المستوي الخارجي والداخلي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فإن بنك الفالحة والتنمية الريفية)**BADR**) يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية، لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال نشاطه من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك التطورات وادارة التحديات لزيادة فرص النمو والربحية.

المطلب الاول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قامت الدولة الجزائرية بعد تحقيق إستقاللها ب6 أشهر بتأميم المصارف االجنبية، فتم إنشاء البنك المركزي الجزائري)حاليا البنك الجزائري(وكذا الخزينة الجزائرية، وفي عام 1963 ولد الصندوق الجزائري للتنمية)حاليا البنك الجزائري للتنمية(، وسنة 1964 تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير واالحتياط، وحتى يتم القضاء كليا على القطاع المصرفي التجاري، تقرر إنشاء البنك الوطني الجزائري بموجب قانون66-178 الصادر في يونيو 1966 والذي كلف بتمويل عدة قطاعات منها الزراعية وغير الزراعية وأيضا قطاعات التجارة الخارجية.

ونظرا لألهمية اإلستراتيجية للفالحة أعيد النظر في هيكلة البنك الوطني الجزائري ليتم وبموجب المرسوم 82-106المؤرخ في 7 جمادى االول عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982 إنشاء بنك الفالحة والتنمية الريفية، وذلك بهدف المساهمة في تنمية قطاع الفالحة وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

المطلب الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية و العالمية على بنك بدر أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة
- تحسين نوعية و جودة الخدمات
- تحسين العلاقات مع الزبائن

- الحصول على أكبر حصة من السوق
- تطوير العمل المصرفي تحقيق أقصى قدر من الربحية

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط الانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة و أنظمة معلوماتية

- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة

المطلب الثالث : تقديم وكالتي المسيلة و مستغانم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الاصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

الفرع الاول: نشأة وكالة مسيلة

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد إعادة هيكلة البنك الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 106/82 الصادر في 1982/03/11 واعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إلى تنمية القطاع الفلاحي وترقية الريف.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي والتجاري وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي ويهدف نشاطه أساسا إلى تنمية هذا القطاع بترقية النشاطات الفلاحية،الحرفية والصناعية وتنمية المنشآت الفلاحية والإنتاجية ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته وكثر عملاؤه إلى أن صار يحتل المرتبة الأولى في الجزائر والمرتبة 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

كما يشرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية(B A D R) لوالية المسيلة على خمس وكالات تابعة له وحوالي 100 موظف

الفرع الثاني : نشأة وكالة مستغانم

نشاة وكالة مستغانم

انشئت هذه الوكالة في 13 مارس 1982 وتغطي احتياجات الولايه التي تضم 20 موظف يوجد بها اكثر من 18,000 حساب بنكي رمزها الحسابي 866 وقد اسس في اطار سياسة اعاده الهيكلة التي تبنيها الدوله بعد اعاده هيكلة البنك الوطني الجزائري بمرسوم رقم 82-106 وذلك بهدف المساهمه في تنميه القطاع الفلاحي و وترقيته

في البداية كان يشرف على اربع وكالات محليه للاستغلال

الوكالة المحليه للاستغلال المستغانم 866

المحليه للاستغلال عين تادلس 872
الوكالة المحليه للاستغلال سيدي لخضر 867
الوكالة المحليه للاستغلال بوقيرات 874
وفي 2012 تم فتح الوكالة المحليه للاستغلال ماسرى 878

الفرع الثالث : شرح الهيكل التنظيمي

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل النظام ويبين دورها.

-1المدير: يقوم مدير المجموعة الجهوية للاستغلال بالإشراف على مستوى الولاية كما يدرس المدير ملفات القروض وإعطاء الموافقة عليها وتتكون هذه المجموعة من مديريات فرعية ودائرة إدارية وخلية قانونية وكل واحدة تحتوي على مصالح تابعة لهاكما تضم أيضا الأمانة وخمس وكالات في ولاية المسيلة.

ا- ألأمانة دورها يتمثل في الاهتمام بالمراسلات والبريد الصادر والوارد.

ب-المديرية الفرعية للاستغلال وتحتوي على المصالح التالية:

- مصلحة القروض:

تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها واشكالها، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو الاستثمار و مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات، على أساس الثقة والمركز المالي للزبون، بضمان استرداد القرض كامل مع قيمة نسبة الفائدة.

- مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية (الاعتماد المستندي) كما ينجلي دورها في التعامل بالعملة الصعبة، سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء العملة أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية أي بمعنى انه يتم فيه توطين الفواتير حيث بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من الزبون المستورد إلى حساب المورد في الخارج من خلال ثالثة أنواع من التحويلات.

- التحويل الحر
- التحويل المستندي
- القرض المستندي

- مصلحة الحركة التجارية : تهتم بالشؤون التجارية من بيع وشراء التي يقوم بها البنك.

- مصلحة البطاقات الائتمانية والدفع : تقوم هذه المصلحة بفتح وإغلاق مختلف الحسابات وكذلك حساب الفوائد لأصحاب دفاتر اليومية وتقوم أيضا بتسجيل العمليات اليومية الخاصة بالدفع والسحب بالتنسيق مع الوكالة.

ج- المديرية الفرعية لمتابعة المخاطر

وتحتوي على المصالح التالية:

1 مصلحة متابعة الحركة التجارية والتجارة الخارجية :

تقوم هذه المصلحة بمتابعة الحركة التجارية في السوق الوطنية والعالمية خاصة ما يتعلق بالعملات وتحويلاتها ومتابعة عمليات التجارة الخارجية التي يقوم بها البنك.

2 مصلحة متابعة قبل المنازعات :

تقوم هذه المصلحة بمتابعة كل المشاكل الإدارية ودراسة الوثائق الخاصة بالمنازعات القضائية قبل تحويلها إلى الخلية القانونية.

-3 مصلحة متابعة الضمانات

تختص هذه المصلحة في دراسة كل ما يتعلق بالضمانات المقدمة من طرف العملاء الاقتصاديين.

د- المديرية الفرعية للمحاسبة:

تحتوي على المصالح التالية:

مصلحة المحاسبة والمراقبة: هي المصلحة التي تراقب الأوراق المحاسبية المنجزة يوميا ومدى مطابقتها للقوانين المعمول بها شكلا ومضمونا.

مصلحة المحاسبة والجباية: هي المصلحة التي تراقب الاوراق الإدارية للبنك الخاصة بالترقية والتنسيق مع مختلف المديريات المركزية بالعاصمة وكذا الوكالات المركزية.

مصلحة التحليل والإصلاح : هي المصلحة التي تتم على مستواها إحصائيات للمشاكل الادارية الخاصة بالبنك والوكالة المركزية وايجاد الحلول لها.

مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير: وهي المصلحة المسؤولة عن توزيع الميزانية المالية للبنك وكيفية صرفها وكذا مراقبة سير العمليات المالية التي ينجزها البنك واحصائها .

هـ- الدائرة الإدارية

وتحتوي على المصالح التالية:

مصلحة الموارد البشرية: الإشراف بصفة كلية على جميع الموارد البشرية والمادية للوكالة المركزية والوكالات التابعة لها فيما يتعلق بالموارد المالية للبنك وبكيفية توظيفها واستغلالها.
مصلحة الامن و الوسائل العامة : تختص هذه المصلحة في تموين كل الأقسام بحاجياتها من الوسائل والموارد وأيضا تهتم وتشرف على الامن في البنك.

مصلحة الاعلام ألآلي مهمتها مراقبة جميع العمليات البنكية المسجلة في الحاسوب بصورة دقيقة ومعالجة المعلومات لكل يوم عمل كذلك الإشراف على تنظيم وتخزين العمليات البنكية المحجوزة عليه والصيانة.

و- الخلية القانونية :
تحتوي على المصالح التالية:
مصلحة الدراسات القانونية والمنازعات القضائية: تختص بالشؤون القضائية والقانونية للبنك، حيث يتم فيها معالجة جميع الأعمال والإجراءات القانونية من دراسة الضمانات المقدمة من طرف العملاء والتأكد من سلامة العقود المقدمة، إضافة الى اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة عدم سداد القروض الممنوحة.

مصلحة الأرشيف : تعتبر هذه المصلحة بمثابة المصلحة الذاكرة، ألى انها يتم على مستواها أرشفة كل الوثائق التي تنتج وتستعمل من طرف البنك والرجوع إليها في حالة احتياجها.

مصلحة التحصيل: ومهامها متابعة لتحصيل القروض شهريا عن طريق برنامج في الحاسوب وارسال تذكير بالتسديد للزبائن، الذين لم يسددوا الأقساط الشهرية وتحويل ملفات الزبائن الذين لهم ثلاث أقساط فما فوق إلى الدراسات القانونية والمنازعات القضائية وتحرير شهادات تسديد القروض للزبائن المسددين.

الوكالة المركزية: تعد الوكالة القاعدة الأساسية في نظام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لانها يمكن اعتبارها هيكل مصغر لهذا الجهاز البنكي، حيث تسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق األهداف العامة للبنك.

المبحث الثاني :الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية

قصد التكفل بمجمل الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحاول الإلمام بمجال الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، كان من الضروري إرساء قواعد متينة تعزز من صالية نظام الرقابة الداخلية وتوفر الامن والسلامة المصرفية فيما يتعلق بعملياتها ونشاطاتها.

المطلب الاول :أجهزة الرقابة الداخلية

من أجل التجسيد الفعال للرقابة الداخلية على مستوى البنوك، أشار القانون 02/03 بتاريخ 2002/11/14 والمتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية إلى أجهزة مختصة تتولى القيام بأعمال الرقابة، كما أشار أيضا إلى تنظيم الرقابة ومستوياتها.

هذه الأجهزة تهدف للمشاركة في القيام بأعمال الرقابة، وكذا العمل على نشر ثقافة الرقابة الداخلية على مستوى البنك.

الفرع الأول : هيئة التداول (أو مجلس الادارة)

يتكون من مجموعة من الأعضاء يتم انتخابهم من طرف الهيئة العامة للمساهمين، فهذا الجهاز يعتبر المسؤول الرئيسي أمام الهيئة العامة للمساهمين عن متانة وسلامة عمليات البنك، وتحدد مسؤولياته وفقا للصلاحيات المعطاة له بموجب القانون الاساسي والقوانين ذات العلاقة، بحيث يفترض أن تتضمن هذه المسؤوليات ما يلي :

1- [1]تحديد الأهداف ووضع الخطط التي تلتزم الادارة التنفيذية في البنك للعمل بمقتضاها

2-اختيار الادارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية

3-اعتماد سياسة ائتمانية مكتوبة، تحدد أسس وشروط منح التسهيلات الائتمانية وأسس الاستثمار.

4-مراقبة تنفيذ سياسات البنك والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك

5-التأكد من عدم تحقيق أي عضو في مجلس إدارة البنك ألى منفعة ذاتية على حساب مصالح البنك

6-اتخاذ الخطوات الكفيلة لتأمين دقة المعلومات

7-وضع الأنظمة والتعليمات الداخلية للبنك، والتي تحدد مهام أجهزته المختلفة وصلاحياتها والتي تكفل بدورها تحقيق الرقابة الداخلية على أعماله

8-يقوم بتشكيل لجنة المراجعة، والتي سوف نتطرق لها لاحقا وكذا طرق عملها والشروط المرتبطة بمهام محافظي المحاسبات

9-يختبر مرتين في السنة على الأقل نشاط ونتائج الرقابة الداخلية

10-يشارك في فهم أهم المخاطر التي يمكن التعرض لها، وتحديد الطريقة التي يتم تقييمها والتحكم فيها.

الفرع الثاني: لجنة المراجعة (أو لجنة التدقيق):

يتم إنشاؤها من قبل هيئة التداول طبقا للمادة رقم 03/02 من القانون المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، بحيث تشكل هذه اللجنة بهدف مساعدة

هيئة التداول في ممارسة مهامها، حيث تقوم هذه الأخيرة بتحديد تشكيلة وكيفيات سيرها ، والشروط التي يشترك بموجبها مندوبي الحسابات أو أي شخص آخر تابع للبنك في أشغال هذه اللجنة، كما تقوم هيئة التداول بتحديد مهام لجنة التدقيق المذكورة وهذه المهام يجب أن تسمح بما يلي:

1- التحقق من دقة المعلومات المقدمة، والقيام بتقدير المناهج المحاسبية المعتمدة من قبل البنك

2- تقدير نوعية الرقابة الداخلية، لاسيما تناسق أنظمة التقييم والمراقبة والتحكم في المخاطر

3 تضمن الاتصال بين مجلس الإدارة والمسيرين والمراجعين الداخليين والخارجين

4- ممارسة فحص مستقل للقوائم المالية السنوية، ومختلف المعلومات الخارجية الواردة

5- تقديم رأي حول تعيين المراجع الخارجي

6- ضمان عمل البنك في ظل احترام القوانين والتعليمات

7- التحقق من ملائمة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك

وحتى تعمل لجنة المراجعة بحرية وبدون ضغط لابد أن تكون مستقلة عن الجهاز التنفيذي.

الفرع الثالث: الجهاز التنفيذي

يضم مجموعة من الأشخاص الذين يضمنون التنفيذ الفعال لتوجيهات النشاط الخاصة بالبنك، إذن فهو يشارك مباشرة في تنظيم وعمل نظام الرقابة الداخلية، كما يعمل على تحقيق السياسات المحددة من طرف مجلس الإدارة، بحيث يراقب باستمرار فعالية الرقابة الداخلية من خلال العمليات اليومية، مما يسمح بالاكتشاف السريع والصحيح للتطورات غير العادية، زيادة على هذا يحدد الأهداف السياسية والسنوية للرقابة الداخلية وبصفته مسؤوال عن تنفيذ واجراء الرقابة الداخلية فهو يضمن ما يلي:

1- يعين الفحص مرة على الأقل في السنة لتطبيق الحدود الكلية الداخلية فيما يتعلق بمخاطر القرض سعر الصرف ، السيولة .

2- إعلام مجلس الإدارة وعند الاقتضاء لجنة التدقيق حول وضعية ومقاييس الخطر في البنك.

الفرع الرابع: دائرة العمليات والوظائف

تتولى القيام بما يلي:

1- إختبار فعالية الرقابة والتحكم في المخاطر

2- وكذا المهام المرتبطة بنشاطاتها ووظائفها

3- لها مسؤولية صيانة وتقييم وتطبيق الرقابة الداخلية الخاصة بالفروع ومديريات العمليات والوظائف المكلفة بها

4- المشاركة في تقييم الرقابة الداخلية

الفرع الخامس: مسؤول المراجعة الداخلية

يعينه الرئيس المدير العام من أجل ما يلي:

1- السهر على تماسك وكفاءة الرقابة الداخلية

2- تقديم تقرير حول مهمته إلى الجهاز التنفيذي، وعند االقتضاء إلى لجنة المراجعة

3- القيام برقابة مستمرة من أجل التحقق من

- سلامة وصحة العمليات
- احترام الإجراءات

4- كفاءة التطبيقات وعلى الخصوص مدى ملائمتها مع طبيعة المخاطر المرتبطة بالعمليات.

وأخيرا يقوم بالفحص عند أداء مهامه، مدى كفاءة تطبيق مخططات التحسين المعدة من قبل البنك بهدف التقليل من معوقات إجراء الرقابة.

المطلب الثاني :تنظيم الرقابة الداخلية

من أجل جعل الرقابة أكثر تنظيما فرض القانون رقم 02/03 والمتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية وهما نوعين من الرقابة الداخلية، رقابة مستمرة أو رقابة من المستوى الأول، ورقابة دورية أو رقابة من المستوى الثاني

الفرع الأول : رقابة من المستوى الأول أو (رقابة مستمرة)

هي رقابة تستند إلى دليل الإجراءات الذي يسمح بتدقيق العمليات وفقا للمعايير المحددة من قبل البنك، هذا الدليل يشير إلى:

- تسلسل المراحل ومنطقة معالجة العمليات
- التسجيل المحاسبي للمعلومات
- تحديد إجراءات الرقابة المنتظمة.

وطبقا للمادة 06من القانون 03/02 والمتضمن الرقابة الداخلية فإن الرقابة المستمرة تهدف إلى:

- مراقبة مصداقية المعلومات
- مراقبة الامن والسرية
- احترام التعليمات
- مراقبة المخاطر

-الفصل بين الوظائف والوحدات المكلفة بالعمليات التالية

أ- وظيفة الالتزام

ب- وظيفة المصادقة

ج - وظيفة التنظيم

د- وظيفة مراقبة المخاطر

وتمارس الرقابة المستمرة من طرف أعلى مسؤول إداري أو مسؤول مختص

الفرع الثاني: رقابة من المستوى الثاني أو الرقابة دورية

هذا النوع من الرقابة الداخلية يمارس بصفة مفاجئة ولاحقة للعمليات ويتمثل دورها في:

- تقييم العمليات
- متابعة المخاطر حسب شكل تفويضات السلطة الممنوحة
- إعلام الأجهزة الإدارية حول الرقابة الداخلية المحققة
- تمارس هذه الرقابة على فترات زمنية محددة، وتتطلب جهاز مختص وهو لجنة المراجعة

المطلب الثالث : تنفيذ الرقابة علي عمليات الصندوق

للتذكير فإن نظام المراقبة الداخلية يمثل مجمل الإجراءات و المعايير المندمجة عبر مختلف الأنشطة والتطبيقات البنكية، لهذا فان تقييم هذه الإجراءات يتطلب من المراقب متابعة عن قرب لعينه من هذه الأنشطة بحيث تكشف له حقيقة سير العمليات في البنك وفي ما يلي سنتناول عمليتي السحب والإيداع النقدي

الفرع الأول: الإيداع النقدي

1- التعرف علي قيمة المبالغ المودعة

التأكد من المليء الصحيح للائحة التي يجب أن يعدها الزبون**CA30**

مراقبة التطابق بين المبالغ المسجلة و تلك المقدمة للإيداع حسب عدد االوراق، حسب المبلغ الكلي

2- التسجيل للعملية من خلال:

- مراقبة التسجيل في الجانب الدائن للحساب المذكور حساب الزبون وغيره

التأكد من مطابقة اللائحة المنسوخة للنظام الأولي , إشعار بالعملية ، تسليم نسخة كوصل للمودع

3- متابعة السير الصحيح لتكملة العملية:

التأكد من تسليم الوثائق والمستندات لباقي الهياكل حيث تسلم نسخة من طرف العامل للزبون وأخرى تسلم إلى الوكالة الجهوية و الثالثة يحتفظ بها في الأرشيف

مراقبة تطابق الوثائق المستقبلة من الوكالات الأخرى , حق وصلاحية ألممضي الإشارة الخاصة بدفتر الادخار

4-التسجيل المحاسبي :

ونشير أن عملية الإيداع تختلف حسب مصادرها وبالتالي يختلف السجل المحاسبي لها:

أ- إيداع داخلي: لصالح الزبون في نفس المقر.

-المدين : بفضل النظام الآلي يصبح حساب الصندوق مدينا مباشرة بعد الإيداع.

-الدائن : حساب المستفيد في الإيداع.

ب- إيداع ما بين الوكالات : حيث يختلف مكان المستفيد عن المقر الذي فيه إيداع المبالغ النقدية.

- الدائن : حساب ما بين الوكالات
- المدين : بفضل النظام الآلي يصبح حساب الصندوق مدينا مباشرة بعد الإيداع.

ج– إيداع رقمي Télégraphique: نفس الإيداع السابق مكان المستفيد من الإيداع خارج المقر.

- نستعمل في إعداد لهذا التسجيل الوثيقة المحاسبية**CA120**

الفرع الثاني : السحب النقدي

وتتمثل أهم إجراءات المراقبة لعملية السحب النقدي في التأكد من :

1-الصحة المادية للشيك أو الصك وذلك من خلال:

وجود و مطابقة المعايير الضرورية في تحرير الشيك 'التاريخ، المستفيد، الإمضاء'

مطابقة المبالغ بالأرقام وبالأحرف.

2-إمضاء الساحب للشيك:

- للتأكد من مطابقة الإمضاء لنموذج الإمضاءات **CA10**.

- مراقبة حق وصلاحية الممضي في إصدار الشيك إمضاء منفصل أو مزدوج مكانة 'الممضي الختم الإضافي'

3- مراقبة إمكانية وجود اعتراض لدفع الشيك المقدم

4- وجود المؤونة الكافية في الحساب المحدد للسحب منه :

- تقديم وجود حقيقي للمبالغ المطلوبة في الحساب.

- الأخذ بعين الاعتبار خطوط القرض الممنوحة للعملاء عن طريق الحساب (السقف المحدد للسحب علي المكشوف أو التسهيالت المصرفية ....الخ)

5-متابعة السير الحسن لتكملة العملية:

- في حالة سحب ما بين الوكالات يجب التأكد من إيصال الوثائق للهياكل المعنية.

- ومراقبة تطابق الوثائق المستقبلة من الوكالات الأخرى.

6-التسجيل المحاسبي:

ويختلف التسجيل تبعا لنوع السحب المحقق كالآتي:

أ-سحب نقدي: حيث فيه يجري البنك اقتطاع مبالغ نقدية من صاحب الحساب بغرض إجراء دفع نقدي حيث يصدر الزبون شيك لامر: صاحب الحساب نفسه للوكيل لشخص معين أو لحامله ، ويتم التسجيل كالآتي :

- المدين: حساب الزبون.
- الدائن: حساب الصندوق الذي يجعل دائنا مباشرة بفضل النظام الآلي

ب- السحب ما بين الوكالات

- المدين: حساب ما بين الوكالات.
- الدائن: حساب الصندوق بصفة آلية.
- ويتم إعداد لهذا التسجيل الوثيقة المحاسبية **CA121.**

المطلب الرابع : تقيم نظام الرقابة الداخلية للوكالة.

تعد التقارير حسب نموذج خاص بالبنك و المطابق لتقرير المفتشية العامة بحيث يحتوي على:

- المقر أو الوكالة التي تم مراقبته.
- طبيعة وهدف المهمة.
- الأسماء والألقاب وكل مؤهلات المراجعين.
- مدة التدخل.

مع ضرورة إلحاق التبريرات والوثائق المدعمة للتقرير، أضف إلي ذلك لابد من إرسال كل التقارير إلي مديرية الفرع، وكذا متابعة التوصيات والحلول المقترحة.

وخلاصة القول يمكن حصر بعض نقاط القوة والضعف الخاصة ببعض العمليات التي تم تسجيلها عبر الوكالة محل الدراسة فيما يلي:

الفرع الأول : مواطن القوة

- متابعة المدير لكل العمليات بالوكالة
- الاتصال الدائم مابين المدير ومختلف العاملين بالوكالة.
- مراقبة صارمة لإمضاءات الزبائن من خلال النموذج **CA10**.
- احترام التأشيرات الآلية لكل عامل بنكي بحيث يمكن تنفيذ عملية الية من العامل نفسه أو المدير.
- يتم تبرير الأخطاء والفوارق في اليوم نفسه.
- مسؤولية بعض الأفراد للعمليات التي يقوم بها الشيء الذي يسمح بتحقيق الفعالية والتخفيض نسبيا من حدة المخاطر.
- وجود آلات للتصوير.
- وجود شبكة معلوماتية جديدة تسمح بتبادل المعلومات والوثائق فيما بين الوكالات وبذالك رفع لنوعية الاتصال وربح للوقت.
- عدم غلق شبابيك البنك أثناء اليوم حيث يتم التناوب في ساعة الإفطار.

الفرع الثاني: مواطن الضعف

الحجم الكبير من العمليات وقلة العمال المكلفين بها بسبب عدم احترام مبدأ الفصل بين المهام.

في بعض الأحيان لا يتم إقفال اليومية المحاسبية في نفس اليوم بل تؤجل إلي اليوم الموالي فهي عادة سيئة يعتبرها عمال البنك أمر عادي ما يسبب تأخر في فتح شبابيك الوكالة في اليوم التالي.

كما يمكن ملاحظة أن الأرشيف في البنك في حالة يرثي لها . إذ يتطلب البحث الكثير من الوقت و الجهد وذلك راجع إلي الاستعمال الفوضوي للأرشيف.

عدم وجود احتياطات ضد انقطاع التيار الكهربائي مما يؤدي إلى ضياع المعلومات الغير مخزنة بواسطة الاعلام الآلي.

إن التناوب علي العمليات خاصة في فترات العطل يتم في بعض الأحيان في الوكالة بصفة عشوائية حيث نجد عامل يتكفل بعدة عمليات تفوق طاقته(العملية و العلمية) وقد تكون عمليات غير متجانسة فيما بينها.

شكاوي بعض العاملين من التأخر في تقديم الخدمة واختلاط بعض المستندات نتيجة عدم احترام فصل المهام.

المبحث الثالث : مقارنة بين فرعي مستغانم و المسيلة

-- يحتل بنك الفلاحة و التنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري فهو يعتبر اكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية و عملية هامة منذ نشاته لذلك اخترنا اليوم وكالتين من وكالاته العديدة عبر التراب الوطني و هما وكالة المسيلة و وكالة مستغانم فيوجد هناك اختلاف صغير بينهما من حيث الاشراف و عدد العمال و الموظفين و عدد الحسابات البنكية كما تحتل وكالة المسيلة المرتبة رقم 12 في ترتيب الفروع و الوكالات الرئيسية علا مستوى الوطن و تحتل وكالة مستغانم المرتبة 16 اما من حيث حجم الموارد فهي كالتالي :

وكالة المسيلة : 7129993

وكالة مستغانم : 5838533

اما من حيث الاهمية على مستوى البنك

وكالة المسيلة : 2.35 بالمئة

وكالة مستغانم : 1.95 بالمئة

حيث تاتي وكالة عميروش 060 في المرتبة الاولى ب 31.45 بالمئة (95495455) مورد

و كذالك عدد الوكالات المحلية للاستغلال في طول العمل

المسيلة : 05

مستغانم :05

اما عدد الوكالات في طول الانجاز

المسيلة :00

مستغانم :01

و بهاذا نكون قد اجرينا مقارنة صغيرة بين الوكالتين و ترتيبهما و نجاعتهما في الترتيب الوطني .

خلاصة

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح، والتي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض ، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها ، والمتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة و الناتجة عن أسباب عامة لا يمكن التحكم فيها، أو أسباب مهنية مرتبطة بالتطورات التكنولوجية الحاصلة، أو أسباب خاصة بالمقترض نفسه ، أو عن أسباب ناتجة عن البلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، وفي ضوء هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج الموالية :

- يتمثل التعثر في إخلال العميل القرض بالشروط التعاقدية مع البنك، ومن ثم فإنه من الضروري أن يتأكد البنك من أن الشروط الواردة فيه تتضمن حقوقه من جهة وجهة تراعي ظروف المقترض وقدرته على السداد من جهة أخرى.
- حالات التعثر تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الائتمان.
- قد ينجم تعثر القرض من سوء نية العميل أو وقوع أحداث خارجة عن سيطرة المقترض و ارادته .
- يجب دراسة قدرة الزبون على التسديد عن طريق مؤشرات النسب المالية و هذا بناءا على الوثائق التي يقدمها طالب القرض و على ضوء النتائج المتحصل عليها من الدراسات.

الخاتمة العامة

تعد البنوك من اقدم المؤسسات الماليه الحيوية التي لها دور اساسي في الحياة ألاقتصاديه وتوفير متطلبات التنمية باعتبارها احد محاوره الكبرى, ما هي تلعب دورا استراتيجيا في تنفيذ اهداف ومكونات السياسة الماليه للدولة انها ساهمت في انشاء الشركات وتمويلها, حيث ان الائتمان الذي تزوده للاقتصاد يساهم مباشره في تطوير هذا الاخير وتحقيق التنمية في القطاع المصرفي يحتل مكان بارزه في دوره انتاج وتراكم الثوره الوطنيه انها تحديث وتطوير الجهاز المصرفي والمالي لا يشكل هدفا لذاته بل ازاله احد العوائق الاساسيه لنمو الاقتصادي والتي تتمثل في تخلف بنيه الوساطة الماليه وجعلها عامله مساعدا على النمو وهنا يستلزم الامر تحديث وإصلاح الجهاز المصرفي في حتى يساهم بقدر كبير في احداث نمو مستدام تخصيص الموارد وتعبئتها باتجاهات التوظيف حسب حاجات الاقتصاد.

الهدف الاساسي لأداره البنك هو تحقيق المزيد من الارباح والتي ترتبط اساسا بالتوظيف المستقبل لأمواله في شكل قروض يمكن ان تؤدي الى حدث غير مرغوب فيه مثل عدم استرجاع الاموال والناتجة عن اسباب عامه لا يمكن التحكم فيها مهنيه مرتبطة بتطورات تكنولوجيه الحاصلة ومن اجل ذلك يقوم البنك بتقدير وقياس المخاطر الائتمانية لكي يتنبأ بها قبل حدوثها.

بالرغم من كل الاجراءات التي يقوم بها البنك قبل منح القرض يقوم بوضع نظام المراقبه الداخليه التي تقوم بتقييم الجانب الاداري والمحاسبي والمالي للبنك, فهي بمثابة ضرورة حيوية للتأكد من حساب السير العمل والانجاز حيث يتكون نظام الرقابه الداخليه الشامل من شق اداري ومحاسبي بما فيه من جانب مالي , انها تستمد اهميه خاصة من طبيعة وأهميه البنوك نفسها ايات تساعد في تقييم ادائه والوقوف على نقاط الضعف والقوه اعتبار ان تقييم الاداء من مؤشرات نجاح البنك للوصول الى الاهداف المخطط لها بأقل تكلفه جهد.

الاجراءات الخاصة بنظام الرقابه الداخليه في البنك تتمثل في اجراءات اداريه وتنظيميه وإجراءات تخص الجانب المحاسبي بالبنك بالاضافه الى اجراءات عامه تخص التامين على الممتلكات واعتماد الرقابه المزدوجة وإدخال الاعلام الالي بتفاعلها جميعها يستطيع نظام الرقابه الداخليه بتقييم كافه نشاطات البنك وليد ضمان تنفيذ صحيح لمهمة نظام الرقابه الداخليه تلجا الاداره الى تقييم مستمر يسمح بالتحقق من سلامه وفعالية اجراءات المراقبه في المؤسسة التي تهدف اساسا الى فحص نظام المعلومات والتأكد من صحة وصدق القوائم الماليه طباقا لمجموعه من المعايير والمبادئ العلميه التي تساعد في الحكم والإبداع الرأي في .مدى مصداقية وجوده المعلومات المستخدمه في المؤسسه.

الكتب :

عبد الغفار حنفي, سميه قريقاص، اسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية الاسكندريه، مصر، 2005، ص: 201.

الطاهر لطرش, تقيات البنوك, الطبعه الرابعة, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر, 2005, ص 5 , 55

عبد الحميد عبد المطلب, البنوك الشامله عملياتها وادارتها, الطبعه الفين, الدار جامعية الاسكندريه،ص 103

زينب عوض الله، اسامه محمد الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية الاسكندريه، مصر، 2003،ص 82-83

عبد المعطي رضا ارشيد, محفوظ احمد جودة اداره الائتمان, دار وائل للطباعة والنشر, عمان, الاردن, 1999,ص 106

سوزان سمير زينب واخرون, اداره الائتمان, دار الفكر للنشر والتوزيع, 2012,ص 63

شاكر القزويني, محاضرات في اقتصاد البنوك, الطبعه الرابعة, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر, 2008,ص 25 - 27 , 113

محمود سحنون, الاقتصاد النقدي والمصرفي, الطبعه الاولى, دار بهاء للنشر والتوزيع, قسنطينه, 2003,ص 75

رشاد العصار, النقود والبنوك, الطبعه الاولى, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2000,ص 63

عبد الغفار حنفي, اساسيات التمويل والاداره المالي, دار الجامعه الجديدة, جامعة الاسكندريه, 2002,ص 8

عبد الاله نجمه جعفر, النظم المحاسبيه البنوك وشركات التامين, الطبعه الاولى, دار المناهج للنشر, عمان, 2007,ص 19

عبد الحميد محمد الشواربي, اداره مخاطر الائتمان من وجهتي نظر مصرفيه وقانونية طبعه 2002, منشاة المعارف, الاسكندريه,ص 87

زياد سليم رمضان, محفوظ جودة اداره البنوك, الطبعه الثانيه دار المسيره للنشر والتوزيع, 2003,ص 102

الأطروحات :

ابو عتروس عبد الحق, الوجيز في البنوك التجارية الطابعه الثانية جامعه المكنوري, قسنطينه, 1996,ص 16 , 46 - 43

عبد الواحد غرده, ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية مذكره مقدمه ضمن المتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم ألاقتصاديه, نقود و تموين, قسم العلوم ألاقتصاديه كليه الحقوق والعلوم الاقتصاديه, جامعه محمد خيضر بسكره, الجزائر, 2003 - 2004,ص 6

روسي مسعود, غزازي عمر, دور البنوك في تمويل الاستثمارات, ملتقى المنظومة المصرفيه الجزائريه والتحولات ألاقتصاديه الواقع والتحديات, جامعه البليدة,ص 362

هبال عادل, اشكاليه القروض المصرفيه المتعثرة دراسة حاله الجزائر, مذكره مقدمه ضمن المتطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم ألاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي, قسم العلوم الاقتصاديه والتجارية وعلوم التسيير, جامعه الجزائر, 2011,ص 23 , 24

رحيم حسين, سليم حمود, استخدام الاساليب الكميه في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الملتقى الوطني الاول حول الاساليب الكميه ودورها في اتخاذ القرارات الاداريه, المركز الجامعي برج ,بوعريريج, 2008
ص 5

بطوله فضيلة, دراسة وتقييم فعاليه نظام الرقابه الداخليه في البنوك, رسالة ماجستير, كليه العلوم ألاقتصاديه والتجارية وعلوم التسيير, جامعه المسيلة 2007, ص 17

بلخيدر سميرة, المراجعه في قطاع البنوك, رسالة شهادة الماجستير, علوم التسيير, 2008

بوعيسى امل, حتمية خوصصة البنوك التجاريه في اطار العولمة, معهد علوم التسيير, جامعه المديه, 2006

عسولي فاطمة, القروض البنكيه مخاطرها وطرق تسييرها, مذكره ماستر, علوم التسيير, جامعه المدية, 2010

عزوز ميلود, دور المراجعه في تقييم اداء النظام الرقابه الداخليه للمؤسسة الاقتصادية مذكره ماجستير, علوم التسيير, جامعه سكيكدة, 2007

ملخص

ان جل التطورات التي عرفها العالم مؤخرا في جميع المجالات سواء كانت سياسية او اقتصادية و تغير الاوضاع الاجتماعية ادت الى خلق مفاهيم جديدة لإدارة اقتصاديات العالم و ذلك بظهور التحرير المالي و المصرفي في الساحة الاقتصادية.

اصبحت البنوك منذ ذلك تلعب دورا هاما في زيادة فعالية الاقتصاد القومي , حيث ان اقتصاديات العالم الكبرى تعتمد على مدى نجاعة سياستها المالية و الاقراضية بما انها الحل الامثل لتسهيل و ضمان مختلف المعاملات الجارية و تنظيمها, حيث يتم الاضفاء عليها الصفة القانونية و الطابع الاقتصادي باعتبارها في الوقت الراهن احد مقومات النظام المالي و الدعامة الاساسية لنمو الاقتصاد و تطوره في النطاق المحلي و الدولي.

لمواكبة الجانب التكنولوجي اضطرت البنوك لاستحداث وسائل جديدة مما ادى الى زيادة و تطوير الخدمات البنكية و زيادة تعقيد عملياتها في السوق بما انها اصبحت ملزمة بمنح القروض كلما قبلت الودائع. ولمقابلة هذا التطور و المخاطر المترتبة عنه صبح من الضروري مراقبة العمليات البنكية حيث ان عملية منح القروض اصبحت تعتبر من اخطر الوظائف التي تمارسها البنوك لانه يصعب التنبؤ بها و هذا راجع الى عوامل متعددة خارجة عن ارادة المصارف.

لهذا يستدعى من البنوك اخذ الاحتياطات اللازمة و من اهمها الضمانات المصرفية

الكلمات المفتاحية : البنوك , الاقتصلد , النظام المالي , الضمان , القروض , الودائع , المخاطر

Abstract

The set of developments that the world could have known recently in all fields, whether political, economical or sociable had led to the appearance of new concepts for the administration of world's economies to financial and banking liberalization in the economic area .

Since that, banks have played an important role in increasing the effectiveness of the national economy, as the world's major economies depend on the effectiveness of their financial and lending policies since they are the best solution to facilitate and guarantee the various current transactions and their regulation, as they are legalized in the current time and considered as one of the fundamentals of the financial system and the mainstay of economic growth and development in the domestic and international domains.

To keep pace with the technological side, banks were forced to introduce new methods, which led to an increase and development of banking services and an increase in the complexity of their operations in the market, since they became obligated to grant loans whenever deposits were accepted. In order to meet this development and the risks it entails, it has become necessary to monitor banking operations, as the process of granting loans has become considered one of the most dangerous jobs practiced by banks because it is difficult to predict and this is due to various factors outside the banks 'will.

Therefore, banks are required to take the necessary precautions, the most important of which is bank guarantees

Key words: banks, economics, financial system, collateral, loans, deposits, risks